الأمم المتحدة
A/HRC/WG.6/27/IND/3

الجمعية العامة

Distr.: General
27 February 2017
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السابعة والعشرون
١-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧

موجز ورقات أصحاب المصلحة بشأن حالة الهند*

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

أولاً- معلومات أساسية

١- أُعِد هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان ٥/١ و١٦/٢١، مع مراعاة وتيرة انعقاد الاستعراض الدوري الشامل. وهو يتضمن موجز ٧٢ تقريراً مقدماً من أصحاب المصلحة إلى الاستعراض الدوري الشامل. وقد أعِد في هيئة خلاصة لدواعي التقيد بالحد الأقصى لعدد الكلمات[١]. وخُصِصَ فيه فرع مستقل لمساهمة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي اعتمِدت في امتثال كامل إلى مبادئ باريس.

ثانياً- المعلومات المقدمة من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للدولة موضوع الاستعراض والمعتمدة بناءً على التقيّد الكامل بمبادئ باريس

٢- وقدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالهند إفادات عن تنفيذ جميع التوصيات المقبولة[٢]. وبالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة[٣] بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وبتقديم التقارير المتأخرة إلى هيئات المعاهدات، بما في ذلك اللجنة المعنية بحقوق الإنسان[٤].

٣- وقد انقضى في أيار/مايو ٢٠١٤ أجل مشروع القانون الذي عرض على البرلمان في عام ٢٠١٠، بغرض إتاحة إمكانية التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب[٥]، إذ رأت

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

GE.17-01938(A)
1701938

الرجاء إعادة الاستعمال

الحكومة، إثر استعراض الأحكام السارية، أن تعديلات طفيفة في القانون الجنائي ستفي بمتطلبات التصدي للتعذيب[٦].

٤- وفيما يخص العلاقات الجنسية المثلية[٧]، فقد قضت محكمة دلهي بعدم تجريم هذه العلاقات الجنسية، إلاّ أن المحكمة العليا، التي أعادت النظر في هذه المسألة، ألغت ذلك الحكم[٨].

٥- وفي ما يتعلق بالمسنين[٩]، ذُكِر أن كبار السن يواجهون مشاكل تتعلق بالأمن المالي/السلامة الشخصية وإساءة المعاملة، بل والهجر أيضاً[١٠].

٦- وفيما يخص حرية الأديان[١١] وحماية الأقليات الدينية، شهد العنف الطائفي زيادة بنسبة ١٧ في المائة في عام ٢٠١٥، حيث سجلت ٧٥١ حادثة على نطاق البلد، مقابل ٦٤٤ حالة في عام ٢٠١٤[١٢]. ولم يصبح مشروع *منع العنف الطائفي لعام ٢٠١٣ (الوصول إلى العدالة والحصول على تعويض)* قانوناً بعد[١٣]. ومن الضروري أن تكون الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات أكثر يقظة[١٤].

٧- وفيما يتعلق بسلامة الصحفيين[١٥]، وردت إفادات عن تعرضهم لأحداث عنف[١٦].

٨- ولا يزال النظام القانوني[١٧] مختلاً بسبب التأخير المفرط في نظر الدعاوى الجنائية والمدنية معاً. ومع أن قلة أعداد القضاة بمختلف درجاتهم كثيراً ما تُساق على أنها السبب الرئيسي للتأخير، لا يبدو أن هناك رغبة في إصلاح إجراءات عمل المحاكم وإجراءات تعيين القضاة، وإعادة النظر في نظامٍ أكَل عليه الدهر وشرب منذ حقبة الاستعمار. ومن الضروري تحسين أداء جميع مستويات المساعدة القانونية كي تصل إلى الفقراء والمهمشين الذين يعانون من قضاء فترات طويلة في الاحتجاز قيد المحاكمة، بسبب قصور المساعدة القانونية في نظام قانوني سلحفائي[١٨].

٩- وعلى الرغم من أحكام القانون الجنائي (المعدل) لسنة ٢٠١٣، والمادتين ٣٧٠ و٣٧٠- ألف، اللتين تغطيان الاتجار[١٩]، فإنه لا يزال مستمراً بسبب قصور فعالية وحدات المكافحة[٢٠]؛ ونقص خدمات إعادة التأهيل والمشورة والخدمات الأخرى مثل المساعدة القانونية. وتطبق الحكومة خطة *أوجوالا (Ujjwala)* للوقاية من الاتجار وإنقاذ ضحاياه وإعادة تأهيلهم، بمساعدة منظمات غير حكومية[٢١]. وينبغي إلغاء قانون (منع) الاتجار اللاأخلاقي[٢٢].

١٠- وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية[٢٣]، دفعت الأزمة الزراعية وقصور شبكة الأمان الحكومية فقراء المزارعين إلى السقوط في مصيدة الدين، مما أسفر عن عدد كبير من حالات الانتحار[٢٤]. وظل تمويل أحد كبريات برامج التخفيف من حدة الفقر وتوفير فرص العمالة في الأرياف (مشروع المهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة في المناطق الريفية) دون تغيير، مقارنة بالسنوات السابقة[٢٥]. وقد وفر برنامج المهاتما غاندي للأسر زهاء ٥٠ في المائة فقط من فرص العمالة الموعودة، وأشارت دراسات كثيرة إلى بعض جوانب ضعفه مثل تأخير دفع الأجور وعدم دفع بدل البطالة[٢٦]. وعلى الرغم من التدابير المتخذة لتعزيز الضمان الاجتماعي، لا تزال نسبة ٩٣ في المائة من القوى العاملة في القطاع غير المنظم بلا ضمان

اجتماعي أو شبكة أمان[٢٧]. وقد رفعت الهند استحقاقات الأمومة للنساء العاملات من ١٢ إلى ٢٦ أسبوعاً[٢٨].

١١- وفيما يتعلق بالحق في الغذاء[٢٩]، حققت ٣٤ ولاية/إقليماً اتحادياً تقدماً في تنفيذ قانون الأمن الغذائي الوطني، لسنة ٢٠١٣. وقد بذِلت جهودٌ من أجل تعزيز نظام التوزيع العام وفقاً لذلك للقانون. ويمثل تحديد المستفيدين مشكلة لأن الولايات تستخدم منهجيات مختلفة تسبب الالتباس وتؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي[٣٠].

١٢- وفيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي[٣١]، تتفشى ظاهرة التغوط في العراء ويشكل تدني نوعية المياه معضلة، على الرغم من شن حملة وطنية للنظافة العامة[٣٢].

١٣- وفيما يتعلق بالصحة[٣٣]، تعادل حصة الحكومة من نفقات الرعاية الصحية ١,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكثيراً ما تؤدي حالات الطوارئ الصحية إلى وقوع الأسرة في براثن الفقر[٣٤]. وفيما يخص إدماج المنظور الجنساني في الميزانيات[٣٥]، يتوقع أن تتأثر صحة الأم والطفل وخدمات التغذية من جراء تزايد وتيرة انتقال مسؤوليات الميزانية من الحكومة المركزية إلى الولايات[٣٦].

١٤- وفيما يتعلق بصحة النساء والأطفال[٣٧]، لا تزال معدلات الوفيات النفاسية مرتفعة، حيث تبلغ ١٦٧ حالة مقابل الرقم المستهدف بحلول ٢٠١٥، أي ١٠٩ حالات[٣٨]، على الرغم من اعتماد برامج لتوفير المواد المغذّية والفيتامينات للحوامل والمرضعات. وعلى الرغم من التركيز على الصحة الإنجابية مؤخراً، في إطار تنظيم حملات صحية في المناطق الريفية، توجد قرابة ٥٠٠ ٤٦ حالة وفاة نفاسية سنوياً، وتعزى نسبة ٨ في المائة منها إلى عمليات الإجهاض غير المأمون[٣٩]. وقد انخفض معدل وفيات الرضع، لكن معدلاته لا تزال مرتفعة في ولايات مثل ماديا وبراديش وأسام وأوديشا وأوتار براديش[٤٠].

١٥- وفيما يتعلق باختلال تناسب نوعي الجنس وحظر اختيار نوع جنس المولود[٤١]، يشير تعداد السكان لعام ٢٠١١ إلى وجود ٩١٤ بنتا مقابل كل ٩٢٧ ولداً وفق سِجِلّات عام ٢٠٠١[٤٢]. وقد أطلقت الحكومة حملة "انقذوا البنت، علّموا البنت" (*Beti Bachao Beti Padao*) بغية الحد من هذا الاتجاه، ويبدو أنها تحقق نتائج إيجابية[٤٣].

١٦- وفيما يخص التعليم[٤٤]، لا توجد في مشروع السياسة التعليمية الجديدة إشارة إلى التثقيف في مجال حقوق الإنسان[٤٥]. ويجري تطبيق قانون الحق في التعليم لسنة ٢٠٠٩ في ٢٥ ولاية من أصل ٢٩[٤٦]. ولا تزال هناك ثغرات في الهياكل الأساسية للمدارس. وترسم نتائج التعلم في المدارس الحكومية والخاصة معاً صورة قاتمة[٤٧]. وأدى تطبيق مبدأ العمل الإيجابي في مجال التعليم إلى تأخُّر سن الزواج[٤٨].

١٧- وفيما يخص التوصيات المتعلقة بالاختيار الحر للأزواج وتدابير تثبيط زواج الأطفال، حظي مشروع قانون "حظر التدخل في حرية عقود الزواج"، الموجه إلى منع جرائم الشرف، بتأييد عدة ولايات[٤٩]. بيد أن الحكومة توانت في المضي قدماً، ويشمل ذلك مشروع القانون المذكور، مما يعني أنها نفضت يديها من تقديم مقترحات بشأن إدخال تعديلات على القانون الجنائي في ما يتعلق بتعريف جرائم الشرف واقتراح عقوبة مناسبة لها. ولا يوجد في مشروع القانون مقترح بشأن تعديل قانون الزواج الخاص وإلغاء ضرورة الانتظار لمدة ٣٠ يوماً قبل

تسجيل عقود الزواج. ولا يوجد في الهند قانون بشأن التسجيل الإلزامي للزيجات. ولذلك يستمر زواج الأطفال والزواج القسري بلا رادع[٥٠]. ولا يزال زواج الأطفال مستمراً بسبب عدم فعالية تنفيذ القانون والتمسك بالعادات والممارسات التقليدية وعدم وجود دراسة استقصائية على مستوى القاعدة، بحيث ينتج عنها تأثير مجدٍ في سبيل القضاء على زواج الأطفال[٥١].

١٨- وفي ما يخص العنف ضد النساء والأطفال[٥٢]، أدخَل القانون الجنائي (المعدَّل) لسنة ٢٠١٣ تعريفاً جديداً للاغتصاب، بإدراج أحكام إضافية بشأن العنف ضد المرأة وإضافة عقوبات صارمة، ومع ذلك لا يزال العنف ضد المرأة مستمراً. وسُجّلت ٣٣٧ ٩٢٢ حالة عنف ضد المرأة في عام ٢٠١٤، من بينها ٣٦ ٧٣٥ حالة اغتصاب. ودخل حيز النفاذ قانون حماية الأطفال من الجرائم الجنسية لسنة ٢٠١٢؛ وقانون التحرش الجنسي بالنساء في مكان العمل لسنة ٢٠١٣. وعلى الرغم من تعزيز النظام القانوني، لا يوجد ما يشير إلى تراجع ادعاءات الجرائم الجنسية ضد القُصَّر[٥٣].

١٩- ويُقال إن قانون قضاء الأحداث المعدَّل لسنة ٢٠١٥، يجيز محاكمة الأطفال في الفئة العمرية ١٦-١٨ سنة باعتبارهم راشدين[٥٤].

٢٠- وفيما يخص التوصيات المتعلقة بحماية الأطفال، بما في ذلك إعادة تأهيل الأطفال العمَّال[٥٥]، لا يزال مشروع القانون الوطني المتعلق بعمل الأطفال يجرجر خطاه عبر ٢٧٠ مقاطعة موبوءة بعمل الأطفال في ٢٠ ولاية مختلفة. كما أن إعادة تأهيل الأطفال عند إخلاء سبيلهم من إسار العمل ليست مرضية إطلاقاً، حيث ينكفئ الكثيرون منهم عائدين إلى العمل، لأن أسرهم المعيشية تفتقر إلى سبل العيش البديلة[٥٦]. وعلى الرغم من وجود خدمات ومشاريع لحماية الطفل، لا تزال أعداد كبيرة من الأطفال تواصل العيش في الشوارع دون عائل[٥٧]. وتتطلب المشاكل المزمنة المتعلقة بملاجئ الأطفال وأطفال الشوارع والأطفال غير الملتحقين بالمدارس اهتماماً عاجلاً[٥٨].

٢١- وفيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة[٥٩]، لم تنفَّذ التشريعات بفعالية ولا يزال بينهم وبين التمتع بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة والمساواة في الفرص بون شاسع. وترتفع وسط الأطفال ذوي الإعاقة نسبة عدم الالتحاق بالدراسة وكذلك نسبة الأمية[٦٠].

٢٢- وفيما يخص الطبقات والقبائل المنبوذة والأقليات[٦١]، تشير البيانات الوطنية لعام ٢٠١٤ إلى ارتكاب ٤٧ ٠٦٤ جريمة بحق الطبقات المنبوذة، و١١ ٤٥١ جريمة بحق القبائل المنبوذة. ولم يبذل جهد كافٍ لاستعراض التشريعات ذات الصلة، ولذا كان التعديل الذي أدخل في عام ٢٠١٥ على قانون منع الفظائع لسنة ١٩٨٩ بلا فائدة[٦٢].

٢٣- وفيما يتعلق بالتطورات الجديدة، جرى التبليغ عن أحداث عنف متفرقة مرتبطة بأكل لحوم الأبقار في أجزاء مختلفة من الهند. ويدَّعى أن الفصيل المتطرف لحزب لواء هِندوتفا اليميني يقف وراء تلك الأحداث[٦٣].

٢٤- وذكرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند، في بلاغها عن تسليط الضوء على الاضطرابات في جامو وكشمير، أن استخدام بنادق الخرطوش مثير للجدل، وأنها أثارت قضية بشأن هذه المسألة[٦٤].

ثالثاً- المعلومات المقدمة من أصحاب المصلحة الآخرين

ألف- نطاق الالتزامات الدولية[٦٥] والتعاون مع الآليات والهيئات الدولية لحقوق الإنسان[٦٦]

٢٥- أشارت الورقة المشتركة ٢٧ إلى أن الهند لم تنفذ قرابة ٢٠ توصية من توصيات الدورتين الأولى والثانية التي قبِلتها[٦٧]، في ما يتعلق بالتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب، وكررت تأكيد تلك التوصية[٦٨]. وأكدت ١٨ ورقة مجدداً أن زهاء ٢٠ توصية من التوصيات المشار إليها[٦٩] تتعلق بالتصديق على معاهدات أخرى ليست الهند طرفاً فيها بعد[٧٠].

٢٦- وفيما يتعلق بالتوصيات بشأن التعاون الدولي[٧١]، أشارت الورقة المشتركة ١٤ إلى أن آخر تقرير قدمته الهند إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان كان في عام ١٩٩٥، وأشارت مجدداً إلى الطلب المتعلق بزيارة المقرر الخاص المعني بالتعذيب[٧٢]، الذي ظل معلقاً منذ عام ١٩٩٣[٧٣]. وحثت اللجنة الشعبية لمراقبة حالة حقوق الإنسان الهند على أن تنفذ فوراً توصيات المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، التي صدرت عقب زيارتها للهند في عام ٢٠١٣[٧٤].

٢٧- وذكرت الورقة المشتركة ٢٥ أن انعقاد مشاورة شاملة للمجتمع المدني بغرض التحضير للاستعراض الدوري الشامل لا يزال سراباً[٧٥]. وجاء في الورقة المشتركة ١١ أن حكومة الهند لديها تاريخ حافل باضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان. وقد منعت حكومة الهند السيد خورام برويز، من جامو وكشمير، من السفر إلى جنيف لحضور الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان[٧٦].

٢٨- وأوصت مؤسسة كشمير للعلاقات الدولية الحكومة بأن تتيح إمكانية وصول بعثة تقصي الحقائق التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان دون عراقيل إلى جامو وكشمير، وأن تتيح إمكانية الوصول دون عراقيل أيضاً للجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان[٧٧].

باء- الإطار الوطني لحقوق الإنسان[٧٨]

٢٩- أوصت منظمة هيومن رايتس ووتش بأن تُدخِل الهند قانون منع التعذيب المعلَّق حيز النفاذ، بعد أن تكفل امتثاله إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وعدم اشتماله على أية أحكام تمنح المسؤولين حصانة فعلية[٧٩].

٣٠- وحثَّت ورقة فريق عمل علماء كشمير، ضمن ورقات أخر، على أن تُلغى فوراً القوانين التي تتيح الإفلات من العقاب، مثل قانون منح سلطات خاصة للقوات المسلحة[٨٠].

٣١- وفيما يتعلق بتوصيات الدورتين الأولى والثانية[٨١]، أشارت الورقة المشتركة ١٤ إلى أنه توجد في الهند تسع مؤسسات وطنية وأكثر من ١٨٠ مؤسسة ولائية لحقوق الإنسان، وأن هذه المؤسسات تواجه عراقيل منتظمة في ما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بطرائق التعيين والتشكيل والتعددية والشفافية ومنح الولايات وتفويض السلطات، على نحو يؤثر فعلياً على أدائها[٨٢]. وأشارت الورقة المشتركة ٦ إلى أن الهند لم تؤيد التوصية المتعلقة بتنفيذ الملاحظات الدولية

لسنة ٢٠١١، بشأن كفالة المستويات العالية والاستقلال لعمل اللّجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وأدلت الورقة بتعليقات تفصيلية على تلك الملاحظات، بما في ذلك عدم نشر التقارير السنوية للسنوات الأربع الماضية؛ وعدم استخدام الصلاحيات المخولة للّجنة بموجب المادة ١٢ في ما يتعلق باستعراض القوانين، وبخاصة إجراء تحليل لقانون المساهمات الأجنبية؛ حيث ينتظر استعراض تسجيلات قرابة ٣٠ ٠٠٠ منظمة بغرض تجديدها هذا العام[٨٣]. وقدمت الورقتان المشتركتان ١٤ و٦ توصيات[٨٤].

٣٢- وأوصت الورقة المشتركة ٤٠ بكفالة فعالية تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل من خلال إنشاء آلية وطنية للإبلاغ والمتابعة، لتكون آلية حكومية دائمة للاتصال مع الوزارات المعنية والتشاور مع المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وجميع أصحاب المصلحة المعنيين[٨٥]. وأوصى مكتب الممثل السامي بأن تبلغ الهند عن أهداف التنمية المستدامة عند تقديم تقريرها للاستعراض الدوري الشامل[٨٦].

٣٣- وفيما يخص التوصيات المتعلقة بالتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان[٨٧]، أشارت الورقة المشتركة ٢٠ إلى وجود برامج حكومية لتدريب أفراد إنفاذ القانون في مجال حقوق المرأة والطفل[٨٨]. وأوصت الورقة المشتركة ٢٠ والفريق الجيد (The Good Group) بأن تضع الهند، قبل استعراض منتصف المدة، خطة عمل وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وأن تشرك في ذلك الطلاب والمعلمين والكليات والشعب الجامعية والمديرين، ومن إليهم[٨٩].

جيم- تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع مراعاة أحكام القانون الدولي الإنساني القابلة للتطبيق

١- المسائل المشتركة بين القطاعات

المساواة وعدم التمييز[٩٠]

٣٤- فيما يخص التوصيات المتعلقة بتسجيل المواليد[٩١]، لاحظت الورقة المشتركة ١٧ أنه كان ينبغي أن يكتمل تعميم نظام تسجيل المواليد بحلول ٢٠١٠[٩٢].

٣٥- وتحدثت الورقة المشتركة ٢٢ مجدداً عن التوصيات[٩٣] المتعلقة بوضع قانون لمكافحة التمييز في جميع صوره؛ وأن يكون ذلك القانون قابلاً للإنفاذ على المؤسسات الخاصة والجهات الفاعلة عبر الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بالتعليم والإسكان والعمالة[٩٤].

٣٦- وتطرَّقت الورقة المشتركة ٤٣ إلى أهداف التنمية المستدامة التي ترمي إلى عدم ترك أحد وراء الركب، فأشارت إلى خطورة حالة الأطفال الذين لا صوت لهم، وبخاصة أطفال القبائل البدوية والطوائف المحذوفة من الكشوفات الإجرامية[٩٥]. وسلطت الورقة المشتركة ٣٣ الضوء على واقعة أن هذه الطوائف كانت قد أخطرت بتصنيفها ضمن قوائم الإجرام أثناء الحقبة الاستعمارية، موضحة أن التوصيات التي أصدرتها في عام ٢٠٠٨ المفوضية الوطنية المعنية بالطوائف البدوية والطوائف المحذوفة من قوائم الأجرام لم تنفذ[٩٦]. وربطت الورقة المشتركة ١٩ بين القوالب النمطية والعنف، فذكرت أنه برغم انقضاء ستة عقود منذ الاستقلال السياسي للهند، لا تزال طائفة كوروفان تتعرض للتعذيب على يد شرطة تاميل نادو تحت ذريعة إدانة

"معتادي الإجرام"[٩٧]. وأوصت الورقة المشتركة ١٤ بإلغاء قانون معتادي الإجرام لسنة ١٩٥٢[٩٨].

٣٧- وأبلغت منظمة هيومن رايتس ووتش عن قانون جديد لإنهاء الممارسة المهينة واللاإنسانية المتمثلة في "جمع القمامة يدوياً"[٩٩]، والتي تؤثر بصفة خاصة على النساء من الطبقات الدنيا[١٠٠]. وأشارت المنظمة إلى التعديلات المقترحة على القانون المتعلق بالفظائع التي تتعرض لها الطوائف والقبائل المنبوذة[١٠١]. ولاحظت الورقة المشتركة ١٩ أنه برغم تدابير الحماية لا تزال الفظائع التي تتعرض لها طوائف الداليت مستمرة. وشهد عام ٢٠١٤ تسجيل ٢ ٣٣٣ حالة اغتصاب لنساء من طائفة المنبوذين، أي بمتوسط ٦ حالات اغتصاب يومياً[١٠٢]. وأوصت منظمة العفو الدولية بمساءلة المسؤولين من قوات الشرطة عن الإخفاق في تسجيل شكاوى التمييز والعنف الطبقي والتحقيق فيها بصورة سليمة[١٠٣].

٣٨- ولاحظت الورقة المشتركة ٢١ العودة إلى تجريم المثلية الجنسية في عام ٢٠١٣، وسلطت الضوء على إساءة المعاملة التي تعرض لها أفراد من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين منذ الجولة الثانية لاستعراض حالة الهند، في عام ٢٠١٢[١٠٤]. وأوصت الورقة المشتركة ١٨ بأن تلغي الهند المادة ٣٧٧ من القانون الجنائي[١٠٥].

٣٩- وأفادت منظمة هيومن رايتس ووتش بأن المحكمة العليا اعترفت مؤخراً بمغايري الهوية الجنسانية باعتبارهم نوع جنس ثالثاً، وأمرت باستعراض حكمها السابق الذي أيدت فيه قانوناً يعود إلى حقبة الاستعمار فيه تمييز وتجريم للمثلية الجنسية[١٠٦]. ومع ذلك لاحظت الورقة المشتركة ٢١، أنه لا يبذل جهد يذكر لإنفاذ جانب هام من ذلك القرار، وهو وجوب الاعتراف القانوني بمغايري الهوية الجنسانية على أساس تعريفهم الذاتي لنوع جنسهم[١٠٧]. وأوصت محكمة العدل الدولية بالشروع في مشاورة جماهيرية جديّة مع أفراد من مغايري الهوية الجنسانية، بهدف تنقيح مشروع القانون المتعلق (بحماية حقوق) مغايري الهوية الجنسانية، لسنة ٢٠١٦، بشكل جذري ومواءمته مع قرار المحكمة والقانون الدولي لحقوق الإنسان[١٠٨].

التنمية والبيئة والعمل التجاري وحقوق الإنسان[١٠٩]

٤٠- وأشارت الورقة المشتركة ٣٧ إلى وجود أكثر من ٢٠ مبادرة وتدبيراً بشأن سياسات تقدمية لتنفيذ الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة[١١٠]. وأعربت الورقة المشتركة ٤٠ عن القلق من ألّا تكون الفئات الضعيفة ملِمَّة بهذه التدابير، وأوصت[١١١] بتصميم وتنفيذ برامج لرصد التقدم المحرز في مجال المبادرات الحكومية[١١٢].

٤١- وأوصت منظمة العفو الدولية، في معرض إبلاغها عن أعمالها في مجال بحوث حقوق الإنسان في تشاتيسغار وجاركاند وأوديشا، بمطالبة شركات التعدين العامة والخاصة، ضمن آخرين، بإجراء تقييم لتأثير أعمالها على حقوق الإنسان، في إطار تدابير الحيطة الواجبة التي تتخذها[١١٣]. وأبلغت الورقة المشتركة ٤٤ عن سن قانون قوات الأمن الصناعي لسنة ٢٠١٢ في أوديشا، بغرض توفير قوة مسلحة لحماية المشاريع الصناعية[١١٤].

٤٢- وأشارت الورقة المشتركة ١٦ إلى أن الهند صدقت على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦[١١٥]. وفيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة

بالبيئة، أوصت الورقة المشتركة ٣٧ بفصل برنامج النفايات بشكل كامل من أوله إلى آخره، مع كفالة الاعتراف بجامعي الخِرَق باعتبارهم عمالاً ذوي حقوق وكرامة؛ وبحظر جميع أنشطة التعدين المدمرة وحظر إلقاء النفايات غير المعالجة في الأنهار والمحيطات ومنع إزالة الغابات[١١٦].

٤٣- وأشارت الورقة المشتركة ١ إلى ضعف تنفيذ القوانين البيئية بسبب ضعف آليات الإنفاذ وقصور إمكانية المساءلة وقلة فرص الانتصاف[١١٧].

٢- الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي[١١٨]

٤٤- أشارت منظمة هيومن رايتس واتش إلى أن الهند أحاطت علماً بجميع التوصيات[١١٩] المتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام؛ وأن المحاكم الهندية اعترفت بأن عقوبة الإعدام استخدمت بشكل غير متناسب وبطريقة تمييزية ضد الفئات المحرومة[١٢٠]. انظر أيضاً تعليقات الورقة المشتركة ٢٣[١٢١]. وأوصت منظمة العفو الدولية بأن يقتصر استخدام عقوبة الإعدام على "الجرائم الأشد خطورة"، كخطوة أولى نحو إلغاءها بشكل كامل[١٢٢]. وأوصت لجنة الاتصال على وجه التحديد بإلغاء قانون سنة ١٩٨٥ الذي ينص على توقيع عقوبة الإعدام في حالة تكرار جرائم المخدرات[١٢٣].

٤٥- ولاحظت الورقة المشتركة ١٤ ورود شكاوى خطيرة كثيرة من مناطق النزاع ضد قوات الأمن، ولا سيما من جامو وكشمير والولايات الشمالية الشرقية والوسطى في الهند، بشأن أفعال مثل الاغتصاب والاعتداء الجنسي والاختفاء القسري والإعدام خارج نطاق القانون والاعتقال التعسفي والاحتجاز والتعذيب. ووردت شكاوى بشأن التعذيب والإعدام خارج نطاق القانون من مناطق أخرى أيضاً. وما من سبيل إلى محاكمة أفراد الشرطة وموظفي الدولة المفوضين من جراء الحماية المكفولة لهم في القانون[١٢٤]. وذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش أن مسؤولي الأمن والخدمة العامة يتمتعون بحماية فعلية تنجيهم من العقاب على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان[١٢٥]. وتحدثت الورقة المشتركة ١٤ مجدداً عن التوصيات[١٢٦] التي تطلب إلى الهند إلغاء القانون الذي يمنح القوات المسلحة سلطات خاصة وغيره من القوانين الأمنية الأخرى[١٢٧]. وأشارت الورقة المشتركة ٢٢ إلى وجود ثغرات في القانون الجنائي، موضحة أنه لا ينبغي اشتراط وجود عقوبة سابقة من أجل محاكمة الموظفين العامين على الاغتصاب في جامو وكشمير[١٢٨]. وكررت رابطة آباء وأمهات ضحايا الاختفاء القسري التوصية بشأن التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري[١٢٩].

٤٦- وأبلغت اللجنة الشعبية لمراقبة حقوق الإنسان والورقة المشتركة ١١ والورقة المشتركة ١ عن دعاوى بشأن انتشار استخدام التعذيب[١٣٠]. وأفادت منظمة العفو الدولية بأن ثلثي نزلاء السجون في الهند من المحتجزين قبل المحاكمة، وأن أعداد أفراد الداليت والأديفاسيس والمسلمين بينهم غير متناسبة[١٣١]. وذكرت الورقة المشتركة ١٤ أن جهازي الشرطة والسجون يعملان حتى الآن بموجب قوانين سنت في القرن التاسع عشر[١٣٢]. وأوصت منظمة هيومن رايتس ووتش بأن تنفذ الهند عمليات إصلاح الشرطة على النحو الذي أوصت به المحكمة العليا، بما في ذلك إنشاء آلية لمعالجة شكاوى إساءة المعاملة على يد أفراد من الشرطة، وأوصت الورقة المشتركة ٢٧ باعتماد مشروع قانون الشرطة النموذجي لسنة ٢٠١٥ وتنفيذه[١٣٣]. وأوصت الورقة المشتركة ١٤ بإنشاء

مجالس للزوار في جميع السجون على نطاق الولايات، عملاً بمشورة وزارة الشؤون الداخلية الصادرة في عام ٢٠١١، وإلغاء القيود غير الضرورية على الوصول إلى السجون وفق مشورة الوزارة الصادرة في عام ٢٠١٥، وكفالة وجود مراكز لتقديم المساعدة القانونية في جميع السجون[١٣٤].

إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون[١٣٥]

٤٧- ذكرت الورقة المشتركة ١١ أن الجهاز القضائي في الهند يعاني من نقص الموارد؛ ولذلك يستغرق النظر في القضايا ١٠ سنوات في المتوسط. وزعمت الورقة المشتركة ١١ أن مكاتب الادعاء تعاني من تغلغل الفساد فيها، مثل الجهاز القضائي، وأنها تطلب الرشاوى كي لا تعترض على طلبات الإفراج بالكفالة، أو تقيم، أو لا تقيم، الدعاوى القضائية أو تقدم الأدلة إلى المحاكم؛ وأن الحكومة لم تجرِ ولو دراسة واحدة لتقييم كفاءة عمل مكاتب الادعاء وقابليتها للمساءلة[١٣٦].

٤٨- وفيما يخص التوصية المتعلقة بالوصول إلى العدالة[١٣٧]، أفادت منظمة العفو الدولية بأن القصور في تقديم المساعدة القانونية ما زال يسهم في استمرار الاحتجاز السابق للمحاكمة فترات طويلة بشكل مفرطة[١٣٨].

٤٩- وأفادت الورقة المشتركة ٤٥ بأن الهند رفضت اتخاذ إجراء بشأن الادعاء بوجود ٧ آلاف قبر مجهول، رغم تأكيدات اللجنة الحكومية لحقوق الإنسان في جامو وكشمير (توقفت عن العمل منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤)، وعرض المساعدة المقدم من البرلمان الأوروبي في عام ٢٠٠٨[١٣٩].

٥٠- وأوصى مركز جنوب آسيا لتوثيق حقوق الإنسان بوجوب فرض تعويض إلزامي لضحايا إساءة المعاملة من قبل مسؤولين في الدولة[١٤٠].

٥١- وذكرت الشبكة الدولية لحقوق الطفل أن قانون قضاء الأحداث (بشأن رعاية الأطفال وحمايتهم) لسنة ٢٠١٥، أدخل مجدداً إمكانية الحكم بالسجن المؤبد على الأطفال الذين يرتكبون جرائم خطيرة في سن تقل عن ١٦ عاماً أو أكثر، في جميع الولايات والأقاليم الاتحادية، باستثناء جامو وكشمير[١٤١].

الحريات الأساسية والحق في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية[١٤٢]

٥٢- أبلغت ثماني ورقات تقريباً، بما فيها ورقة منظمة التضامن المسيحي حول العالم، وورقة اللجنة المشتركة، والورقة المشتركة ٤ والورقة المشتركة ١٥ والورقة المشتركة ٢٤ والورقة المشتركة ٢٧ والورقة المشتركة ٢٨، عن تردي حالة حرية الأديان منذ استعراض عام ٢٠١٢[١٤٣]. ووردت إشارات إلى وقوع ضحايا للعنف الطائفي في أوديشا، وبخاصة في ما يتعلق بالمسيحيين الذين لا يزالون في انتظار العدالة[١٤٤]، والعنف الذي استهدف بشكل واسع المسلمين في ولاية أوتار براديش في عام ٢٠١٣[١٤٥]. وتحدثت الورقة المشتركة ١٤ مجدداً عن التوصية التي تطلب إلى الهند إنفاذ مشروع القانون المتعلق بمنع العنف الطائفي والعنف الذي يستهدف فئات معيّنة (الوصول إلى العدالة والحصول على التعويضات)، لعام ٢٠١٣[١٤٦].

٥٣- أشارت عدة ورقات مشتركات، بما في ذلك الورقة المشتركة ٣٢، إلى الحالة الخطيرة لانعدام الأمن وسط الأقليات الدينية من جراء قوانين مكافحة تغيير العقيدة[١٤٧] ((Ghar-wapsis) حين يُجبَر المتحولون عن الهندوسية على العودة قسراً إلى اعتناقها)[١٤٨]، وقانون حظر أكل لحوم الأبقار الأشد قسوة والذي فرض بعد عام ٢٠١٤[١٤٩]. وأفادت عدة ورقات عن تدريبات تجريها ميليشيات مسلحة تابعة لمنظمات يمينية متطرفة، مما يزيد حدة التهديدات الموجهة إلى الأقليات الدينية[١٥٠].

٥٤- وفيما يتعلق بالتوصية بشأن سلامة الصحفيين[١٥١]، ذكرت الورقة المشتركة ٣١ أن الفترة قيد الاستعراض شهدت تصاعداً في التهجم على المنشقين وعلى حرية الصحافة، مشيرة إلى تسجيل ٢١ حالة اضطهاد لكتاب وصحفيين في عام ٢٠١٥، و٢٦ حالة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦. وأضافت أن تزايد حدة الخطاب ذي النزعة القومية أدى إلى تصاعد الاعتداءات على المنشقين والصحافة الحرة من قِبَل الجماعات اليمينية ومجموعات الحراسة الأهلية[١٥٢]. وأفادت محكمة العدل الدولية بأن الدولة استخدمت مجموعة متنوعة من الوسائل، بما في ذلك توجيه اتهامات جنائية بتهم مثل "التأليب" و"التشهير" إلى المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والصحفيين، وآخرين غيرهم[١٥٣].

٥٥- وسلطت منظمة الوصول الآن والورقة المشتركة ٣ الضوء على زيادة معدل قطع خدمات الإنترنت منذ عام ٢٠١٥. جاء ذلك أثناء إبلاغهما عن قرار المحكمة العليا الصادر في عام ٢٠١٥، والذي أيد الحق في حرية التعبير ودفعه إلى الأمام[١٥٤].

٥٦- وفي ما يخص التوصيات التي تتعلق بحماية حقوق الإنسان[١٥٥] ذكرت الورقة المشتركة ٣٨ أن حكومة الهند لم تكمل تنفيذ أية توصية منها ولم تسن أي قانون يتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان. وأشارت الورقة المشتركة ٣٨ إلى ظهور اتجاه جديد مثير للقلق، وهو استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب ممارستهم لحقهم المكفول لهم في القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات[١٥٦]. وأشارت منظمة العفو الدولية إلى تقارير صحفية صدرت في عام ٢٠١٤ بأن وثيقة استخبارية سرية أعدها مكتب الاستخبارات الوطني وعدَّد فيها بعض المنظمات غير الحكومية ذات التمويل الأجنبي ووصفتها بأنها "ذات تأثير ضار على التنمية الاقتصادية"[١٥٧]. وأشارت قرابة خمس عشرة ورقة إلى قيود ذات تأثير على المجتمع المدني، بينما ذكرت لجنة الحقوقيين أن الحكومة استخدمت قانون الرقابة على المساهمات الأجنبية وألغت بموجبه تسجيل ٤ آلاف مجموعة تقريباً في عام ٢٠١٢ وألف مجموعة أخرى في عام ٢٠١٥. وقالت إن القانون يستخدم بشكل غير متناسب لاستهداف المنظمات غير الحكومية ذات الأنشطة الناقدة لأولويات الحكومة وسياساتها وتخويفها، بما في ذلك منظمات السلام الأخضر وتجمّع المحامين وسابرانغ ترست (Sabrang Trust)[١٥٨].

حظر جميع أشكال الرق[١٥٩]

٥٧- وصفت الورقة المشتركة ٣٠ أشكالاً مختلفة من الرق، تشمل استشراء إساءة معاملة النساء العاملات في المنازل[١٦٠]، بينما سلّطت الورقة المشتركة ٣٤ الضوء على دوامة الاتجار بالعمالة المهاجرة في ما بين الولايات، في ما يسمى "دادان" (dadan) باللهجة المحلية[١٦١]. وأوصت الورقة المشتركة ١٤ بأن تصدق الهند على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩،

وتكفل منح الحد الأدنى من الأجور وتهيئة ظروف عمل عادلة وتوفير الحماية من جميع أشكال إساءة المعاملة للعمال المنزليين[١٦٢].

٥٨- وسلطت الورقة المشتركة ٣٠ الضوء على مشروع القطاع المركزي الحكومي لإعادة تأهيل العمال المستعبدين، الذي استحدثته الحكومة على نحو يؤدي إلى زيادة كبيرة في المدفوعات التي يحصل عليها العمال المستعبدون الذين يعاد تأهيلهم بعد فك إسارهم. غير أن هؤلاء العمال المستعبدين لا يستطيعون الحصول على المبلغ الكامل للمدفوعات إلا إذا صدر حكم قضائي بإدانة الجاني بجريمة السخرة، وهي مسألة تكتنفها مشاكل كثيرة[١٦٣]. وأوصت الورقة المشتركة ٣٤ بفك الارتباط بين العمال المستعبدين المحررين الذين تجري إعادة تأهيلهم وبين معاقبة الجناة، بالتشاور مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند وغيرها من أصحاب المصلحة الآخرين[١٦٤].

٥٩- وذكرت الورقة المشتركة ٨ أن واحداً من كل سبعة عمال في القطاع غير المنظم في الهند يعمل في مزارع الشاي، وأن أكثر من ٥٠ في المائة من عمال مزارع الشاي من النساء، وأن انتهاكات حقوق العمل المستمرة في مؤسسة آسام لصناعة الشاي أدت إلى نشوء دوامة من العبودية والاسترقاق على مدى أجيال في مزارع الشاي[١٦٥].

٦٠- وفيما يتعلق بالتوصيات التي تتناول مسألة الاتجار[١٦٦]، ذكرت الورقة المشتركة ١٧ أن إدراج المادة ٣٧٠ في القانون الجنائي الهندي وسَّعت تعريف الاتجار بالبشر على نحو يتسق مع بروتوكول باليرمو[١٦٧]. وأبلغت الورقة المشتركة ١٨ والورقة المشتركة ٩ ومنظمة إيجاد الموارد من أجل التمكين الفعلي عن الانتهاكات والوصمة التي تواجه المشتغلات بتجارة الجنس، بينما أوصت الورقة المشتركة ١٨ بإلغاء تجريم العمل في مجال تجارة الجنس الطوعية بين البالغين، عن طريق إلغاء قانون (منع) الاتجار اللاأخلاقي، لسنة ١٩٥٦[١٦٨].

الحق في الخصوصية

٦١- في ما يتعلق بالتطورات الجديدة، أعربت الورقة المشتركة ٣١ عن إدراكها أنه تجري حالياً صياغة مشروع قانون بشأن الخصوصية، لكن هناك قلق من أن تسعى وكالات إنفاذ القانون إلى الحصول على إعفاءات، مما يثير تساؤلات بشأن نطاق القانون الجديد ومدى فعاليته[١٦٩]. وأوصى مشروع ديمقراطية الإنترنت بسن قانون يوفر حماية قوية للحق في الخصوصية[١٧٠]. وأوصت الورقة المشتركة ٣٥ باعتماد وإنفاذ إطار قانوني شامل ليحمي البيانات وفق المعايير الدولية[١٧١].

٣- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية[١٧٢]

٦٢- أوصت الورقة المشتركة ٢٢ بأن تكفل الهند وجود برامج توفر لعمال الخطوط الأمامية العدالة الاجتماعية وتؤمن لهم فرص العمل وتمنحهم الضمان الاجتماعي مع الحد الأدنى للأجور[١٧٣].

الحق في مستوى معيشي لائق[١٧٤]

٦٣- فيما يتعلق بتنفيذ التزام الهند بمعالجة أوجه التفاوت الاجتماعية والاقتصادية بين الأغنياء والفقراء[١٧٥]، ذكرت الورقة المشتركة ٣٣ أن الثروة تتركز في أيدي فئة قليلة، والضرائب لا تساير النمو، والإنفاق على القطاع الاجتماعي يتضاءل[١٧٦].

٦٤- وأشارت الورقة المشتركة ١٤ إلى أن الهند تتصدر قائمة الجوع في العالم برغم قبولها توصيتين بشأن تعزيز الأمن الغذائي وتدعيم نظام التوزيع العام[١٧٧]. وأوصت الورقة بأن تضمن الهند اتساق قانون الأمن الغذائي الوطني، لسنة ٢٠١٣، مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وأن توسع النطاق الذي يغطيه القانون[١٧٨].

٦٥- وذكرت الورقة المشتركة ١٦ أن عدم امتلاك سكان الأرياف للأرض وتأزم الأوضاع في قطاع الزراعة والهجرة القسرية وانتحار المزارعين بسبب ارتفاع المديونية أدت إلى تفاقم الفقر[١٧٩]. وفيما يخص التوصيات المتعلقة بالإسكان[١٨٠]، ذكرت الورقة المشتركة ١٦ أن الهند سجّلت أعلى الأرقام العالمية من المشردين وفقراء الحضر والأرياف والأسر المعيشية التي لا تملك أرضاً. وعلى الرغم من التزام الهند بتوفير "السكن للجميع" بحلول عام ٢٠٢٢، فإن نموذجها للنمو الاقتصادي يعزز التشرد ويرفع معدلات الإخلاء القسري ونزع/فقدان ملكية الأرض والنزوح[١٨١]. وأشار عدد من الأوراق إلى حدوث انتهاكات لحقوق السكن والأرض[١٨٢]. وفي ما يتعلق بالهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة[١٨٣]، أشارت الورقة المشتركة ١٦ إلى أن "المدن الذكية" لا تشجع الإخلاء والفصل والترحيل القسري[١٨٤]. وأوصت الورقة المشتركة ١٤ بأن تسن الهند قانوناً وطنياً بشأن الحق في السكن، وتلتزم بموجبه بإنهاء التشرد والإخلاء والفصل والانعزال؛ وأن تطبق قوانين تقدمية وتكفل امتثال السياسات/المشاريع إلى إطار حقوق الإنسان؛ وأن تسن قانوناً وطنياً للإصلاح الزراعي، بحيث يكفل منح الأرض لمن لا أرض لهم، ولا سيما الطوائف والقبائل المنبوذة والنساء؛ وأن تسن قانوناً بشأن الحق في امتلاك الغيطان[١٨٥].

الحق في الرعاية الصحية[١٨٦]

٦٦- أوصت الورقة المشتركة ١٤ برفع حصة ميزانية الصحة العامة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥ في المائة، وكفالة وجود استثمارات كبيرة في مجال الرعاية الصحية الأولية؛ وبإضفاء الطابع المؤسسي على السياسة الوطنية للشؤون الصحية، بالاستناد إلى مبادئ الرعاية الصحية الأولية الشاملة للجميع[١٨٧]. وأشار تجمُّع المحامين إلى الضرورة الملحة لاتّباع نهج قائم على الحقوق لمعالجة التهاب الكبد الوبائي جيم ومرض السل[١٨٨].

٦٧- وأشارت الورقة المشتركة ١٠ إلى وجود تناقضات. فمعظم النساء لا يعرفن حتى الآن أن الإجهاض عمل مشروع منذ صدور القانون المتعلق بإنهاء الحمل بالوسائل الطبية، لسنة ١٩٧١. بيد أن الإجهاض من أجل اختيار نوع جنس المولود عمل غير قانوني، كما أن القانون الجنائي يجرّم الإجهاض حتى الآن. ولا تزال بعض التدابير القسرية سارية، مثل قاعدة تحديد عدد الأطفال باثنين فقط للأسرة الواحدة (بحيث تفقد الأسرة التي لا تلتزم بهذه القاعدة حقها في المشاركة في الانتخابات وفي الحصول على الوظائف والاستحقاقات الاجتماعية). ويشكل تعقيم الإناث نسبة ٧٢ في المائة من وسائل منع الحمل المستخدمة في الهند. وتُجرى عمليات التعقيم في ظروف بالغة الخطورة، وتؤدي إلى حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان[١٨٩].

وأوصت الورقة المشتركة ٣٦ بتنفيذ أوامر المحكمة العليا، بما في ذلك إلغاء مخيمات التعقيم في غضون ثلاث سنوات[١٩٠].

٦٨- وأشارت الورقة المشتركة ٢٦ ومنظمة إيجاد الموارد من أجل التمكين الفعلي إلى أهمية تنفيذ التوصيات المتعلقة بالرعاية الصحية[١٩١] أو بالهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة[١٩٢] وبصحة الشباب[١٩٣]. ونظراً لوجود أكثر من ٢٥٠ مليون مراهق في الهند، دعت الورقة إلى: توفير التثقيف في مجال الصحة الإنجابية والجنسية للمراهقين والشباب في جميع الأماكن؛ وإلى التقيد الدقيق بإنفاذ القوانين التي تحظر الزواج المبكر؛ وإتاحة فرص الحصول على وسائل منع الحمل للأزواج الشباب بغرض تأخير الحمل[١٩٤].

الحق في التعلم[١٩٥]

٦٩- قدمت الورقتان المشتركتان ٢٢ و٣٩[١٩٦] تحليلاً لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتعليم أو تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة[١٩٧]. وذكرت الورقة المشتركة ٢٢ أن الموارد المخصصة للتعليم شهدت انخفاضاً مطرداً في السنوات الأربع الأخيرة، وصل بها إلى نسبة ٠,٤٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦. وأضافت أن بعض الخصائص الرئيسية لقانون الحق في التعليم لم تنفذ، وأنها تُسحَب بدون إقرار أو معالجة لأسباب الفشل في تنفيذها، من جراء وجود ثغرات في الهياكل الأساسية. وأردفت أن العمل الإيجابي من أجل ضمان إدماج أطفال الفئات المهمشة في المؤسسات التعليمية العامة أو الخاصة لا يحقق نتائج مرضية، نظراً إلى أن السياسة العامة فشلت في التغلب على الحواجز الاجتماعية والسياسية التي تعوق اندماجهم. وقالت إن الفجوة في موارد التعليم الثانوي تحرم المراهقين من الطوائف المهمشة من إمكانية وفرص مواصلة تعليمهم لما بعد المرحلة الابتدائية (الفئة العمرية ٦-١٤ سنة)، بسبب ارتفاع تكاليف التعليم الخاص، وتدفعهم إلى أسواق العمل والعمل المنزلي غير المأجور[١٩٨]. ولاحظ الورقة المشتركة ١٧ أن الهند لم تؤيد بعد "إعلان المدارس الآمنة"، بينما دعت الورقة المشتركة ٢ إلى احترام ذلك الإعلان[١٩٩]. وأوصت الورقة المشتركة ٢٢ بكفالة اتساق مشروع القانون المتعلق بالسياسة الوطنية للتعليم، لسنة ١٩٨٦، مع مبادئ تلك السياسة، ودعت الورقة المشتركة ٣٩ إلى مواءمة الخطط الوطنية مع الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة[٢٠٠]. وأوصى مركز الطفل والقانون بكلية القانون الوطنية في جامعة الهند، في نيودلهي، بأن توسع الهند نطاق قانون الحق في التعليم ليشمل الفترة من مرحلة التعليم قبل المدرسي إلى سن ١٨ عاماً[٢٠١].

٤- حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

المرأة[٢٠٢]

٧٠- فيما يتعلق بالتوصيات بشأن اختلال تناسب عدد الجنسين[٢٠٣]، ذكرت الورقة المشتركة ١٢ أن الهند لم تتخذ تدابير فعالة لمكافحة قتل الأجنة الأنثوية منذ آخر دورة للاستعراض الدوري الشامل. وأوصت الورقة بدء مشاريع تجريبية بشأن تطبيق القانون المتعلق بأساليب التشخيص السابق للحمل والتشخيص قبل الولادة (حظر اختيار جنس الجنين) في مقاطعات محددة، ودعت إلى تأسيس وكالة مرجعية مركزية لمكافحة قتل الأجنة الأنثوية، على

نحو يؤدي إلى تعزيز المساءلة، وإلى تخفيز إقامة مشاريع لتسجيل المواليد بشكل إلزامي، مع العناية بوجه خاص بتسجيل المواليد الإناث[٢٠٤].

٧١- ولاحظت الورقة المشتركة ١ أن الفقر وانعدام الأمن الغذائي مرتبطان بشكل جوهري، وأن سوء التغذية ينحو إلى الازدياد وسط النساء والبنات[٢٠٥]. وأوصت الورقة المشتركة ٤٢ بضمان حصول النساء على طعام مغذٍ، ولا سيما أثناء المراهقة والحمل وبعد الولادة[٢٠٦].

٧٢- وأعربت الورقة المشتركة ٣ عن القلق حيال تزايد نزعة حظر أجهزة الحكم المحلي استخدام المرأة للهواتف المحمولة وخدمات الإنترنت في المناطق الريفية[٢٠٧].

٧٣- وأوصت الورقة المشتركة ٣٣ بإصلاح قانون الأحوال الشخصية للمسلمين من خلال إلغاء الطلاق البائن وتعدد الزوجات[٢٠٨].

٧٤- وذكرت منظمة العفو الدولية أن عدد جرائم العنف ضد المرأة التي جرى التبليغ بها في عام ٢٠١٥، زاد على ٠٠٠ ٣٢٧ جريمة، تشمل أكثر من ٠٠٠ ٣٤ جريمة اغتصاب[٢٠٩]. وأفادت منظمة هيومن رايتس ووتش، أن الحكومة عدَّلت القوانين الجنائية عقب موجة الغضب العارم في إثر تعرض امرأة لاغتصاب جماعي ثم قتلها من بعد، في دلهي، بغية تعزيز العدالة الجنائية والتصدي للاعتداءات الجنسية[٢١٠]. وأوصت منظمة العفو الدولية بأن تستحدث الهند قوانين موجهة بصفة خاصة إلى منع القتل "بدواعي الشرف" ومحاكمة مرتكبيه، وإلى محاكمة أعضاء المجالس القروية غير المنتخبة التي تحث على العنف ضد نساء طائفتي داليت وأديفازي أو تؤيده[٢١١].

الأطفال[٢١٢]

٧٥- أوصت الورقة المشتركة ١٧ بوضع معايير وطنية متسقة مع اتفاقية حقوق الطفل لاعتماد مخصصات حقوق الطفل في الميزانية العامة[٢١٣].

٧٦- وسلطت الورقة المشتركة ١٠ الضوء على التناقضات بين القوانين ذات الصلة، حين ذكرت أن إقامة علاقة جنسية مع فتاة دون سن ١٨ عاماً تعتبر اغتصاباً بموجب قانون حماية الأطفال من الجرائم الجنسية[٢١٤]؛ بينما أشارت منظمة العفو الدولية إلى وجود استثناء في المادة ٣٧٥ من القانون الجنائي، يبيح مجامعة الرجل لزوجته التي يقل عمرها عن ١٥ سنة[٢١٥]. وأشارت الورقة المشتركة ١٢ إلى أن نسبة ٧٣,٧٦ في المائة من الأموال المخصصة لحملة "انقذوا البنت، علموا البنت" (*Beti Bachao Beti Padao*) لم تستغل في ١١ ولاية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥[٢١٦].

٧٧- وفيما يخص التوصيات المتعلقة بعمل الأطفال[٢١٧]، لاحظت الورقتان المشتركتان ٤٠ و١٧ أن قانون عمل الأطفال المعدل، لسنة ٢٠١٦، يبيح عمل الأطفال دون سن ١٤ عاماً في "مقر الأسرة أو المؤسسة الأسرية" وبما أن معظم الأعمال الأسرية تعتمد على طبقات الأسر الفقيرة، التي تظل عالقة في الاستعباد بسبب الدين على مدى أجيال متعاقبة، سيكون لهذا القانون الجديد تأثير ضار على الفئات الأشد تهميشاً، مع إمكانية زيادة معدلات تسرب أطفال المناطق الريفية من المدارس، بينما هم بالفعل الأشد حرماناً في ما يتعلق بالتمتع بالحق في التعليم[٢١٨].

٧٨- وأوصت الورقة المشتركة ٤٠ بكفالة التنفيذ الكامل لقانون مكافحة العقاب البدني[٢١٩].

الأشخاص ذوو الإعاقة[٢٢٠]

٧٩- أبلغت منظمة هيومن رايتس ووتش بأن اللجنة الوطنية للمرأة أجرت أول دراسة لها على الإطلاق عن حالة النساء ذوات الإعاقة النفسية والذهنية في مؤسسات الصحة العقلية الحكومية[٢٢١]. وأوصت الورقة المشتركة ٥ باعتماد مشروع القانون قيد النظر بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع تضمينه مواد جديدة بشأن حظر التعقيم وإلغاء الإيداع القسري للنساء ذوات الإعاقة في المؤسسات العلاجية[٢٢٢].

الأقليات والشعوب الأصلية[٢٢٣]

٨٠- أشارت الورقة المشتركة ٢٩ إلى أهمية عمل لجنة كساكسا المعنية بحالة القبائل المنبوذة وأهمية التوصيات الواردة في تقريرها لعام ٢٠١٤[٢٢٤]. وأوصت الورقة المشتركة ٣٣ بأن تدخِل الهند مشروع القانون الفرعي بشأن الطبقات والقبائل المنبوذة حيز النفاذ، فهو يشكل ضمانة لمخصصات الميزانيات[٢٢٥]. ودعت الورقة المشتركة ٢٩ إلى وضع خطط وسياسات تتماشى مع التزامات الهند في مجال أهداف التنمية المستدامة[٢٢٦].

٨١- وأبلغت الورقة المشتركة ١ بأن الشعوب الأصلية تتعرض بشكل متزايد للطرد من أراضيها التقليدية على يد الشركات الوطنية والشركات متعددة الجنسيات، بدعم من الشرطة والسلطات الحاكمة في الولايات[٢٢٧]. وأشارت عدة ورقات، بما فيها الورقة المشتركة ٧ والورقة المشتركة ١٣ وورقة منظمة البقاء الثقافي وورقة منتدى زو للشعوب الأصلية، إلى مسألة واحدة أو أكثر من المسائل التالية: إهمال حكام الولايات لواجباتهم الدستورية[٢٢٨]، وانتهاك المخططات الدستورية التي تحمي أراضي القبائل[٢٢٩]؛ وانتهاك حقوق سكان الغابات من خلال إجراءات التعويض عن الغابات ومن ثم الاستيلاء عليها للأغراض التجارية[٢٣٠]؛ وعدم استيفاء شروط الموافقة المطلوبة لحيازة شركة الهند للفحم (aCoal Indi) للأراضي وإقامة مناجمها عليها، بموجب قانون الأراضي الغنية بالفحم (قانون الحيازة والتنمية)[٢٣١]؛ وتشريد السكان بسبب بناء السدود[٢٣٢]. وأوصت الورقة المشتركة ١٤ بضمان فعالية تنفيذ التشريعات الحمائية، مثل قانون بانتشايات (التوسع في المناطق المصنفة) وقانون حقوق الغابات[٢٣٣]. وكررت الورقة المشتركة ٢٩ التوصية بشأن التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، ودعت إلى اعتماد سياسة وطنية بشأن القبائل وفقاً لأحكام تلك الاتفاقية[٢٣٤].

٨٢- وتحدثت الورقة المشتركة ٢٧ عن معالجة مسألة الإفلات من العقاب، فذكرت أن المحكمة العليا حققت، في عام ٢٠١٦، في أكثر من ١ ٥٠٠ حالة قتل على أيدي قوات الأمن في مانيبور خلال الفترة ١٩٧٨-٢٠١٠، وقضت بأنه لا يسمح "باستخدام القوة المفرطة أو استخدام القوة لأغراض انتقامية". وادعت الورقة أن الحكومة لم تنفذ بعد أوامر المحكمة[٢٣٥]. ودعت الورقتان المشتركتان ٢٥ و٢ الحكومة إلى العمل على إيجاد حل سياسي للنزاع المسلح المستمر، وبخاصة في مانيبور[٢٣٦].

المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء والأشخاص المشردون داخلياً[٢٣٧]

٨٣- أوصت الورقة المشتركة ٤١ بإغلاق المخيمات الخاصة للاجئي التاميل السريلانكيين في تاميل نادو[٢٣٨].

٨٤- وأشارت الورقة المشتركة ١٤ إلى أن الأشخاص الذين يعيشون بالقرب من الحدود الدولية، مثل الحدود بين الهند وبنغلاديش، يتعرضون إلى انتهاكات حقوق الإنسان من جانب قوات الأمن الحدودية، ويواجهون مخاطر التشريد بسبب النزاع[٢٣٩]. وذكر برنامج مكافحة التعذيب أثناء الاحتجاز ومنع الإفلات من العقاب أن البرلمان اعتمد، في أيار/مايو ٢٠١٥، التعديل الدستوري رقم ١١٩ توطئة للاعتراف بحقوق المواطنين الذين يعيشون في "الجيب الحدودي" على الحدود بين الهند وبنغلاديش[٢٤٠].

٥- مناطق أو أقاليم معيّنة

٨٥- أبلغت عدة ورقات عن الحالة في جامو وكشمير، ولا سيما الزيادة الشديدة في حدة العنف في عام ٢٠١٦، عقب قتل قوات الأمن الهندية شخصاً يشتبه في أنه زعيم للمتمردين[٢٤١]. وتعاملت الدولة مع هذه الاحتجاجات باستخدام القوة الفتاكة والمفرطة وغير الضرورية، وبتقييد حرية التنقل وتكوين الجمعيات والتجمع. وقد قتل أكثر من ٨٠ مدنيا؛ ووردت بلاغات كثيرة عن حدوث إعاقات بسبب استخدام بنادق الخرطوش. وأشارت تلك البلاغات إلى أن قوات الأمن اعتدت على سيارات الإسعاف والمستشفيات[٢٤٢]. وأوصت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان بأن توقف الهند فوراً استخدام بنادق الخرطوش في مكافحة الشغب؛ وأن توفِر لقوات إنفاذ القانون المعدات المناسبة والألبسة الواقية وتدربها على استخدام القوة والأسلحة النارية؛ وأن تكفل إمكانية الحصول على الرعاية الطبية العاجلة، وتضمن حماية العاملين في الحقل الطبي وعدم التدخل في تدابير تقديم الرعاية الطبية[٢٤٣].

Notes

[1] The stakeholders listed below have contributed information for this summary; the full texts of all original submissions are available at: www.ohchr.org.
Civil society
Individual submissions:

AccessNow	Access Now, New York, United States of America;
ADFInternational	ADF International, Geneva, Switzerland;
AI	Amnesty International, London, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland;
APDP	Association of Parents of Disappeared Persons, Srinagar, Jammu and Kashmir, India;
CCL-NLSIU	Centre for Child and the Law, National Law School of India University, New Delhi, India;
CREA	Creating Resources for Empowerment in Action (CREA), New Delhi, India;
CRIN	The Child Rights International Network, London, UK;
CS	Cultural Survival, Cambridge, MA., USA;
CSW	Christian Solidarity Worldwide, New Malden, UK;
EAJCW	European Association of Jehovah's Christian Witnesses, Kraainem, Belgium;
FFF	Four Freedoms Forum, Kaneohe, USA;
GOODGroup	The Good Group, Honolulu, USA;
HRW	Human Rights Watch, Geneva, Switzerland;
ICJ	International Commission of Jurists, Geneva, Switzerland;

INDIGENOUS1893	International Network for Diplomacy Indigenous Governance Engaging in Nonviolence Organizing for Understanding & Self-Determination (INDIGENOUS) Kaneohe, USA;
Internet-D-P	Internet Democracy Project, New Delhi, India;
JUBILEECAMPAIGN	Jubilee Campaign, FAIRFAX, VA, USA;
KIIR	Kashmir Institute of International Relations, Islamabad, Pakistan;
KSAG	Kashmir Scholars Action Group, Cleveland Heights OH, USA;
LC	Lawyers Collective, New Delhi, India;
OHR	Oceania Human Rights Hawaii, Kailua, USA;
PACTI	Programme Against Custodial Torture & Impunity, Kolkata, India;
PHR	Physicians for Human Rights, New York, USA;
PVCHR	Peoples' Vigilance Committee on Human Rights, Varanasi, India;
SAHRDC	South Asian Human Rights Documentation Centre, New Delhi, India;
ZIF	Zo Indigenous Forum, Mizoram, India.
Joint submissions:	
JS1	Joint submission 1 submitted by: Eastern Indian Coalition on Human Rights (EICHR), Kolkata, India, on behalf of Banglar Manabadhikar Suraksa Mancha (MASUM), Human Rights Alert, Dalit Foundation, Sramajibi Swasthya Prakalpa Samity, Anti Ethical Forum, Jana Swasthya Samaj, Right to Food Campaign (Bihar), TISS, PVCHR, World Women on Disability, Anti-Eviction Forum (Jharkhand), SPAN (West Bengal), and DISHA;
JS2	Joint submission 2 submitted by: United NGOs Mission Manipur, Manipur, India in cooperation with member Organisations, namely, Council for Anti Poverty Action and Rural Volunteer (CAPARV), Centre for Social Development (CSD), Village Development Organisation (VDO), Social Upliftment & Rural Education (SURE), Abundant Life Ministry(ALM), Rural Service Agency (RUSA), Development of Human Potential (DHP), Action for Welfare and Awakening I Rural Environment (AWARE), Rural Education and Action for Change Manipur(REACH-M), United Tribal Development Project (UTDP), Christian Social Development Organisation (CSDO), Chandel Khubol Social Welfare Arts and Culture Assn. (CKSWACA), Good Samaritan Foundation (GSF), Evangelical Assembly Churches (EAC), Joint Action for Relief and Development Association (JARDA), Rural Aid Services (RAS), Integrated Rural Development Agency (IRDA), Socio Economic Development Organisation (SEDO), Centre for Community, Centre for Rural Development and Educational Organisation (CERDEO), Paomei Development Society Tungjoy (PDST), Zougam Institute for Community & Rural Development (ZICORD), Rural Development Association (RDA), Socio Economic & Environment Development Organisation(SEEDO), Integrated Rural Development Welfare Association (IRDWA) and Tangkhul Theological Association (TTA);
JS3	Joint submission 3, from the coalition on Internet Rights, submitted by: Digital Empowerment Foundation, Internet Democracy Project, Point of View, Nazdeek and Association for Progressive Communications, New Delhi, India;
JS4	Joint submission 4 submitted by: Civil Society Coalition For Freedom of Religion & Strengthening Pluralism in India on behalf of: 1) National Council of Churches in India; 2) Council of Baptist Churches in North East India; 3) Malankara Orthodox Syrian Church; 4) Chaldean Syrian Church of the East; 5) Gossner Evangelical Lutheran Church in Chotanagpur; 6) Mennonite Church in India; 7) Baptist Church of Mizoram; 8) Mennonite Brethren Church; 9) Catholic Bishops' Conference of India Office for Dalits and Backward Classes; 10) Lutheran World Service India Trust; 11) Indian Social Institute, New Delhi; 12) Center for Study of Society and Secularism; 13) Association for Protection of Civil Rights in India; 14) Council for Social Justice & Peace; 15)

	National Confederation of Human Rights Organization's, Goa; 16) Doon Bible College; 17) Odisha Forum for Social Action; 18) People's Alliance for Democracy and Secularism; 19) National Solidarity Forum; 20) United Religious Organization; 21) Tamil Nadu Christian Council; 22) National Dalit Christian Watch, New Delhi; 23) Student Christian Movement of India; 24) Karnataka Christian Council; 25) Center for Social Justice; 26) Justice and Equity Demand Samiti; 27) All India Secular Forum, Assam Chapter; 28) Char Chapori Sahitya Parishad; 29) Chhattisgarh Nagarik Samyukt Sangarsh Samiti; 30) Presbyterian Church of India; and 31) Union Biblical Seminary, India;
JS5	Joint submission 5 submitted by: Women Enabled International, Washington, DC, and input from Women with Disabilities India Network, India;
JS6	Joint Submission 6 submitted by All India Network of NGOs and Individuals working with National and State Human Rights Institutions (AiNNI), Bangkok, Thailand;
JS7	Joint Submission 7 submitted by North East Indigenous Peoples Organisation (NEIPO), India; Zo Indigenous Forum (ZIF); Naga Peoples Movement for Human Rights (NPMHR); Karbi Human Rights Watch (KHRW); Meghalaya Peoples Human Rights Council (MPHRC); Indigenous Women's Forum of Northeast India (IWFNEI); Zomi Human Rights Foundation (ZHRF);
JS8	Joint Submission 8 submitted by International Center for Advocates Against Discrimination (ICAAD) (New York, USA), Nazdeek and PAJHRA (Promotion and Advancement of Justice, Harmony and Rights of Adivasis), India;
JS9	Joint Submission 9 submitted by SANGRAM, National Network of Sex Workers India endorsed by 80 organizations /individuals, including: 1.National Network of Sex Workers (NNSW), India; 2. Veshya Anyaya Mukti Parishad (VAMP), Sangli, Maharashtra; 3. Sangama, Bangalore, Karnataka; 4. Karnataka Sex Workers Union, (KSWU) Karnataka; 5.Uttara Karnataka Mahila Okkuta, (UKMO) Karnataka; 6. Me and My World, Andhra Pradesh; 7.Vadamalar Federation, Tamil Nadu; 8.Nirangal, Tamil Nadu; 9.Kranti Mahila Sangh, Solapur, Maharashtra; 10.Saheli Sangh, Pune; 11.Kerala Network of Sex Workers (KNSW), Kerala; 12.Muskan, Sangli, Maharashtra; 13.Sampada Grameen Mahila Sanstha (SANGRAM), Maharashtra; 14.Women's Initiatives (WINS), Tirupathi, Andhra Pradesh; 15.South India AIDS Action Project (SIAAP), Tamil Nadu; 16.Centre for Advocacy on Stigma and Marginalisation, Maharashtra;
JS10	Joint Submission 10 submitted on behalf of the Coalition of organizations on sexual and reproductive rights, India by National Alliance on Maternal Health and Human Rights (NAMHHR), Coalition for Maternal-Neonatal Health and Safe Abortion (CommonHealth), Jan Swasthya Abhiyan (People's Health Movement – India);
JS11	Joint Submission 11 submitted by Asian Legal Resource Centre (ALRC) Hong Kong, Special Administrative Region, China and Nervazhi Human Rights Protection Council, Kerala, India;
JS12	Joint Submission 12 submitted by Asian Centre for Human Rights, Plan International -India, Vimochona, Vanishing Girls, Vasavya Mahila Mandali, Breakthrough, Manab Adhikar Suraksha Manch, Gramin Evam Nagar Vikas Parishad, India Alliance for Child Rights, Shikshit Rozgar Kendra Prabandhak Samiti, South India Aids Action Programme, WeCan Women's Coalition Trust, Girls Count, Ma Bhagawati Vikas Sansthan, Control Arms Foundation of India, Aarti for Girls/ Vijay Foundation Trust and Global Village Foundation, New Delhi, India;

JS13	Joint Submission 13 submitted by New Wind Association, Turku, Finland, Emmaus Aurinkotehdas ry, Finland and Global Human Rights Communications, India;
JS14	Joint Submission 14 submitted by the Working Group on Human Rights in India and the UN (WGHR) - a national coalition of 12 human rights organizations and independent experts from India: Citizens for Justice and Peace, Commonwealth Human Rights Initiative, FIAN India, HAQ: Centre for Child Rights, Housing and land rights network, Human Rights Alert, India Alliance For Child Rights, Lawyers Collective, Multiple Action Research Group, National Campaign on Dalit Rights, Partners for Law in Development, Peoples' Watch, and the report was endorsed by 1000 plus organizations and individuals;
JS15	Joint Submission 15 submitted by Christian Collective (A National Solidarity of the Indian Christian Community for Peace and Harmony), supported by Franciscans International, VIVAT International, Congregations of St. Joseph, Pax Romana, Sisters of Charity Federation, Society of Catholic Medical Missionaries;
JS16	Joint Submission 16 submitted by Housing and Land Rights Network India, New Delhi, India, on behalf of 81 supporting organizations: Adarsh Seva Sansthan, Aman Biradari, Amnesty International India, Apne Aap Women Worldwide, Association for Regional and Tribal Development, Banglar Manabadhikar Suraksha Mancha (MASUM), Banyan, Banyan Academy of Leadership in Mental Health, Beghar Adhikar Abhiyan (Homeless Rights Campaign), Beghar Mazdoor Sangharsh Samiti (Homeless Workers' Struggle Committee), Borock People's Human Rights Organization, Business and Community Foundation, Campaign for Housing and Tenurial Rights, Centre for Holistic Development, Centre for Research and Advocacy, Centre for Social Equity and Inclusion, Centre for the Sustainable Use of Natural and Social Resources, Civil Society Forum on Human Rights, Committee for the Right to Housing, Deen Bandhu Samaj Sahyog, Delhi Housing Rights Task Force, Delhi Solidarity Group, Ekta – Women's Resource Centre, Ekta Mahila Manch – Ekta Parishad, Ekta Parishad, Environics Trust, Feminist Learning Partnerships, FIAN India, Ghar Bachao Ghar Banao Andolan, Grameena Mahila Okutta (Rural Women's Collective), Hamara Shahar Mumbai Abhiyan (Our City Mumbai Campaign), Haq: Centre for Child Rights, Human Development and Resource Centre, Human Rights Defenders Alert India, Human Rights Law Network, Human Welfare Voluntary Organisation, Humana People to People, India Alliance for Child Rights, Indian Social Institute Bangalore, Indo-Global Social Service Society, Information and Resource Centre for the Deprived Urban Communities, Initiative for Health and Equity in Society, Janpahal, Janvikas, Kannagi Nagar Pothu Nalla Sangam (Kannagi Nagar Residents Welfare Association), Shahri Adhikar Manch: Begharon Ke Saath (Urban Rights Forum: With the Homeless), Karavali Janaabahivriddhi Vedhike (Karavalli People's Development Forum), Karnataka Working Group for Habitat III, Koshish, Field Action Project on Homelessness and Destitution, Tata Institute of Social Sciences, Maarga, Maharashtra Housing Forum, Mahilaye Pragati Ki Ore (Women for Progress), Mapithel Dam Affected Villages Organization, Montfort Social Institute, Nagara Vanchithara Vedike (Forum of Urban Deprived Communities), Nari Uthan Samiti (Women's Empowerment Committee), National Campaign on Dalit Human Rights, National Centre for Advocacy Studies, National Federation of Dalit Land Rights Movements, Navnirmaan Manch, Nazdeek, Nidan, Ondede, Partners for Law in Development, Pehchaan, People's Rights and Social Research Centre, People's Watch, POSCO Pratirodh Sangram Samiti (POSCO Protest Collective), Prakriti, Rural Education for Development Society, Samata Trust, Slum

	Jagatthu, Slum Janara Sanghatanegala Okkoota (Slum Dwellers' Organizations Forum), Social Need Education and Human Awareness, Society for Promotion of Integrated Development, Tamil Nadu Dalit Women's Forum, Tamil Nadu Women's Forum, Vigyan Foundation, Vimochana Forum for Women's Rights, Women in Governance–Northeast India, Women's Coalition for Change;
JS17	Joint Submission 17 submitted by HAQ: Centre for Child Rights, New Delhi, India; and Ankuram, Holistic approach for People's Empowerment (HOPE), Housing and Land Rights Network (HLRN), Jabala Action Research Group, Leher, Mahila Jan Adhikar Samiti (MJAS), Mines, Minerals & People (MM&P), Samata- Assertion for People, NineisMine Campaign, Pratyek, SAKTHI – VIDIYAL;
JS18	Joint Submission 18 submitted by Sexual Rights Initiative, Ottawa, Canada, and Creating Resources for Empowerment and Action (CREA), New Delhi, India;
JS19	Joint submission 19 submitted by the National Campaign on Dalit Human Rights (NCDHR), New Delhi India, with the support of All India Dalit Mahila Adhikar Manch; Dalit Ardhik Adhikar Andolan; National Dalit Movement for Justice ;National Dalit Watch jointly with two coalitions (a) National Coalition for Strengthening PoA Act and (b) National Coalition on SCP/TsP legislation;
JS20	Joint Submission 20 submitted by Institute of Human Rights Education (IHRE), Madurai, India, with partner organizations Asian Development Research Institute (ADRI), Patna, Bihar; Holistic approach for People's Empowerment (HOPE), Puducherry; Institute of Human Rights Education & Protection, Agartala, Tripura; Institute of Human Rights Education, Bhubaneswar, Odisha; People's Action for Rural Awakening (PARA), Andhra Pradesh & Telangana; RIGHTS, Trivandrum, Kerala; SAMEEKSHA, Ajmer, Rajasthan; and South India Cell for Human Rights Education and Monitoring (SICHREM), Bangalore, Karnataka, India;
JS21	Joint Submission 21 submitted by Center for Health Law, Ethics and Technology, (CHLET) Haryana, India and India HIV/AIDS Alliance, New Delhi, India;
JS22	Joint Submission 22, submission on the Status of Women's Rights and Gender Equality: 2012-2016, submitted by Partners for Law in Development on behalf of 183 organizations and individuals, India;
JS23	National Law University, Delhi, India and World Coalition Against the Death Penalty, Montreuil, France;
JS24	Joint Submission 24 submitted by Indian American Muslim Council, Morton Grove, IL, USA, and Citizens for Justice and Peace (India);
JS25	Joint Submission 25 submitted by Civil Society Coalition for Human Rights in Manipur and the UN, Imphal, India, on behalf of Centre for Organisation Research & Education (CORE), Centre for Research and Advocacy Manipur (CRAM), Citizens Concern for Dams and Development (CCDD), Civil Liberties and Human Rights Organisation (CLAHRO), Civil Liberties Protection Forum (CLPF), Committee on Human Rights, Manipur (COHR), Extra-judicial Execution Victim Families' Association Manipur (EEVFAM), Families of the Involuntarily Disappeared's Association Manipur (FIDAM), Human Rights Alert (HRA), Human Rights Initiative (HRI), Human Rights Law Network Manipur (HRLN-M), Indigenous Perspective (IP), Just Peace Foundation (JPF), Movement for Peoples' Right to Information Manipur (M-PRIM), Threatened Indigenous Peoples Society (TIPS), and United Peoples Front (UPF);
JS26	Joint Submission 26, submission on Fulfilling Youth's Right to nutrition, health including reproductive and sexual health, and

development in India, submitted by Centre for Health, Education, Training and Nutrition Awareness, (CHETNA) Gujarat, India and Family Planning Association of India (FPAIndia), Mumbai, India;

JS27 Joint Submission 27 submitted by Advocates for Human Rights, Minneapolis, USA, Indian American Muslim Council, DC. USA, Jamia Teachers Solidarity Association, New Delhi, India, Quill Foundation, New Delhi, India;

JS28 Joint Submission 28 submitted by Evangelical Fellowship of India (EFI), New Delhi, India, and endorsed by World Evangelical Alliance, Nagel Institute for the Study of World Christianity, Indian Social Institute - Bangalore, Biblica - The International Bible Society, India Missions Association, United Christian Forum, Oxford Center for Religion and Public Life – South Asia, Alliance Defending Freedom in India, Theological Research and Communications Institute, Indian American Muslim Council, Center for Policy Research;

JS29 Joint Submission 29 submitted by Asia Indigenous Peoples Pact, Chiang Mai, Thailand, on behalf of Adivasi Women's Network (AWN) Jharkhand, India); Borok Peoples Human Rights Organization (BPHRO) Tripura, India; Centre for Research and Advocacy (CRA) Manipur, India; Chhattisgarh Tribal Peoples Forum (CTPF); Indigenous Peoples Forum, Odisha (IPFO); Jharkhand Indigenous and Tribal Peoples for Action (JITPA), Jharkhand, India); Karbi Human Rights Watch (KHRW); Meghalaya Peoples Human Rights Council (MPHRC), Meghalaya, India); Naga Peoples Movement For Human Rights (NPMHR), Nagaland, India; Zo Indigenous Forum (ZIF), Mizoram, India;

JS30 Joint Submission 30 submitted by Anti-Slavery International, London, UK on behalf of Jan Jagriti Kendra (JJK), The National Domestic Workers' Movement (NDWM), Volunteers for Social Justice, India;

JS31 Joint Submission 31 submitted by PEN International, London, UK, and PEN Canada, and the International Human Rights Program at the University of Toronto Faculty of Law (IHRP);

JS32 Joint Submission 32 submitted by National Solidarity Forum, Bhubaneswar, Odisha, India, on behalf of 88 supporting organizations/individuals.

JS33 Joint submission 33, submitted by Action Aid India, New Delhi, India on behalf of its NGO partners, State Offices, Knowledge Hubs and Policy Unit;

JS34 Joint submission 34 submitted by the National Coalition for the Abolition of Bonded Labour, (Bhubaneshwar, Odisha, India), NCABL (Odisha), PVCHR (Utter Pradesh), Global Human Rights Communications (Odisha), National integration Council Govt. Of India (Delhi), Odisha Rationalist Society (Odisha), NAVSARJAN (Gujarat), Campaign against Camp Coolie system (Tamilnadu) , DASHRA (Bihar), NCDHR (Delhi), Khagapati Kumbhar, Jan Jagaran Dadan Sangh, Bolangir (Odisha), NASC (Tamilnadu), Gabesana Chakra (Odisha), NCAS, (Pune, Maharashtra), Goti Sharmika Surakshya Manch, (Odisha), Dadan Goti Shramik Surakshya Manch,(Odisha), Palli Alok Pathagara, (Odisha), PARDA, (Odisha), Debadutta Club, (Odisha), KARTABYA, (Odisha), Dadan Goti Shramik Surakshya Manch, (Odisha), Tribal Research and Training Centre, (Chaibasha, Jharkhand), Sangram Mallick, ALVM, (Odisha), CSFHR, (Odisha), India Media Centre, (Odisha), INSAf, (Odisha), HRD Alert, (Odisha), CSNR, (Odisha), ASHA, (Jharkhand), Agami Odisha, (Odisha), GCAP, (New Delhi), Odisha Peace Builders Forum, Odisha, India;

JS35 Joint Submission 35, submitted by Privacy International , London, UK and the Centre for Internet and Society India, India;

JS36 Joint Submission 36 submitted by Center for Reproductive Rights, New York, USA, and Human Rights Law Network, India;

JS37	Joint Submission 37 submitted by Edmund Rice International and Franciscans International, Geneva, Switzerland;
JS38	Joint Submission 38 submitted by CIVICUS: World Alliance for Citizen Participation, Johannesburg, South Africa; and Human Rights Defenders Alert (HRDA) – India; and supported by Civil Society Forum on Human Rights, Police Reforms Watch, Jharkhand Women's Network, Socio Legal Information Centre, Human Rights Alert, All India Secular Forum, White Lotus Charitable Trust, Citizens for Justice and Peace, People's Action For Rural Awakening, Centre for Human Rights and Development, Commonwealth Human Rights Initiative, Towards Advocacy Network Developmental Action, National Alliance Group for Denotified and Nomadic Tribe, Helpage India – Delhi, National Campaign on Dalit Human Rights, People's Watch, South India Cell For Human Rights Education And Monitoring, Voice of Patient and Centre for Human Rights Studies, O.P.Jindal Global University;
JS39	Joint Submission 39 submitted by National Coalition for Education in India (NCE-India), World Vision, RTE Forum, PCCSS, AIPTF, NCE, All India Federation of Teachers Organizations (AIFTO), All India Secondary Teacher's Federation (AISTF);, Unorganised Labour Union, Lucknow, Uttar Pradesh; Bal Kalyan avam Shodh Sangsthan, Allahabad, Uttar Pradesh;
JS40	Joint Submission 40 submitted by IIMA - Instituto Internazionale Maria Ausiliatrice and VIDES International - International Volunteerism Organization for Women, Education and Development, Veyrier, Switzerland;
JS41	Joint Submission 41 submitted by the Coalition of Tamil Nadu Civil Society Groups, Tirunelveli, India, based on contributions from over 50 civil society groups, community based organizations and grassroots movements from Tamil Nadu;
JS42	Joint Submission 42, submission on Every Woman's Right to Continuum of Quality and Respectful Maternal Care in India, submitted by SuMa Rajasthan White Ribbon Alliance for Safe Motherhood, Gujarat, India;
JS43	Joint Submission 43 submitted by India Alliance For Child Rights, New Delhi, India on behalf of the National NGO Child Rights Coalition (NNCRC);
JS44	Joint Submission submitted by Global Human Rights Communications, Bhubaneswar, Odisha, India with endorsement from Indian Community Activist Network (ICAN), Bangalore, Karnataka; Karbi Human Rights Watch, Assam; Naga Women Union; North East India Centre for Indigenous Culture and Development Studies (NEICICDS); Peace Core Team Manipur (PCTM); Prafulla Kumar Dhal, The Analytics, Bhubaneswar; Rajasthan Majdoor Kishan Union, Udaipur, Rajasthan; New Wind Association, Finland;
JS45	Joint Submission 45 submitted by Jammu and Kashmir Coalition of Civil Society (JKCSS) and Association of Parents of Disappeared Persons (APDP), Srinagar, India.

National human rights institution(s):

NHRC-India	National Human Rights Commission India, New Delhi, India.

[2] NHRC-India, main submission and Annex 1.

[3] A/HRC/21/10 and Add.1, para. 138.70 (Lao People's Democratic Republic). See also, A/HRC/8/26, para. 86.12 (Nigeria).

[4] NHRC-India, paras. 48-49.

[5] For relevant recommendations see A/HRC/21/10 and Add.1, paras. 138.1, (Spain), 138.3 (United Kingdom), 138.4 (United States of America), 138.5 (Iraq), 138.6 (Republic of Korea), 138.7 (Italy), 138.8 (Maldives), 138.12 (Australia), 138.13 (Austria), 138.15 (Botswana), 138.16 (Brazil), 138.17 (Czech Republic), 138.18 (Portugal), 138.28 (Sweden), 138.29 (Indonesia), 138.32 (Switzerland) and 138. 36 (Timor-Leste). See also, A/HRC/8/26, para. 86.1 (United Kingdom, France, Mexico, Nigeria, Italy, Switzerland and Sweden).

[6] NHRC-India, para. 4.

[7] For relevant recommendation see A/HRC/21/10 and Add.1, para. 138.89 (Argentina).

[8] NHRC-India, para. 53.
[9] For relevant recommendation see A/HRC/21/10 and Add.1, para. 138.167 (Senegal).
[10] NHRC-India, para. 46.
[11] For relevant recommendation see A/HRC/21/10 and Add.1, para. 138.125 (Holy See).
[12] For relevant recommendation see A/HRC/21/10 and Add.1, para. 138.79 (Islamic Republic of Iran).
[13] NHRC-India, para. 21.
[14] NHRC-India, para. 33.
[15] For relevant recommendation see A/HRC/21/10 and Add.1, para. 138.127 (Austria).
[16] NHRC-India, para. 51.
[17] For relevant recommendation see A/HRC/21/10 and Add.1, para. 138.122 (Thailand).
[18] NHRC-India, paras. 7-8.
[19] For relevant recommendations see A/HRC/21/10 and Add.1, paras. 138.107 (Islamic Republic of Iran), 138.108 (Ukraine) and 138.111 (Holy See).
[20] NHRC-India, para. 29.
[21] NHRC-India, para. 30.
[22] NHRC-India, para. 31.
[23] For relevant recommendations see A/HRC/21/10 and Add.1, paras. 138.51 (Greece), 138.74 (Botswana), 138.78 (Holy See), 138.129 (Islamic Republic of Iran), 138.134 (Chad), 138.135 (Malaysia), 138.140 (South Africa), 138.141 (Bolivarian Republic of Venezuela), 138.142 (Kuwait), 138.143 (Myanmar), 138.144 (Singapore) and 138.145 (Cuba).
[24] NHRC-India, para. 36.
[25] NHRC-India, para. 39, see also, para. 34.
[26] NHRC-India, para. 42, see also, para. 34..
[27] NHRC-India, para. 43.
[28] NHRC-India, para. 23.
[29] For relevant recommendations see A/HRC/21/10 and Add.1, paras. 138.136 (Saudi Arabia) and 138.168 (Islamic Republic of Iran). See also, 139.148 (United Arab Emirates).
[30] NHRC-India, para. 41.
[31] For relevant recommendation see A/HRC/21/10 and Add.1, para.138.139 (Myanmar). See also, 138.148 (United Arab Emirates).
[32] NHRC-India, para. 40.
[33] For relevant recommendations see A/HRC/21/10 and Add.1, paras. 138.130 (Viet Nam), 138.135 (Malaysia), 138.146 (Saudi Arabia), 138.148 (United Arab Emirates), 138.156 (Honduras), 138.157 (Cuba), 138.158 (Senegal) and 138.168 (Islamic Republic of Iran).
[34] NHRC-India, para. 37.
[35] For relevant recommendation see A/HRC/21/10 and Add.1, para. 138.82 (Morocco). See also, paras. 138.64 (Norway), 138.76 (Nepal), 138.77 (Qatar), 138.80 (Kuwait), 138.81 (Bahrain), 138.83 (Bolivarian Republic of Venezuela), 138.84 (Trinidad and Tobago) and 138.86 (Egypt).
[36] NHRC-India, para. 16. See also, para. 15.
[37] For relevant recommendations see A/HRC/21/10 and Add.1, paras. 138.2 (Sweden), 138.148 (United Arab Emirates), 138.150 (Austria), 138.151 (Egypt), 138.152 (Norway), 138.153 (Finland) and 138.155 (Liechtenstein). See also, A/HRC/8/26, para. 86.11 (Mexico).
[38] NHRC-India, para. 10.
[39] NHRC-India, para. 9.
[40] NHRC-India, para. 11.
[41] For relevant recommendations see A/HRC/21/10 and Add.1, paras. 138.152 (Norway) and 138.155 (Liechtenstein).
[42] NHRC-India, para. 13.
[43] NHRC-India, para. 14.
[44] For relevant recommendations see A/HRC/21/10 and Add.1, paras. 138.52 (Indonesia), 138.55 (Sri Lanka), 138.157 (Cuba), 138.158 (Senegal), 138.160 (Greece), 138.161 (Slovakia), 138.162 (Ecuador), 138.165 (Qatar), 138.166 (Australia) and 138.104 (Liechtenstein).
[45] NHRC-India, para. 50.
[46] NHRC-India, para. 18. See also, NHRC-India, para. 38.
[47] NHRC-India, para. 28.
[48] NHRC-India, para. 18.
[49] For relevant recommendations see A/HRC/21/10 and Add.1, paras. 138.87 (Holy See) and 138.102 (Switzerland).
[50] NHRC-India, para. 12.
[51] NHRC-India, para. 26.
[52] For relevant recommendations see A/HRC/21/10 and Add.1, paras. 138.39 (Algeria), 138.79 (Islamic Republic of Iran) and 138.106 (Mexico).
[53] NHRC-India, para. 20.
[54] NHRC-India, para. 20.

[55] For relevant recommendations see A/HRC/21/10 and Add.1, paras. 138.103 (Bahrain) and 138.114 (Angola).
[56] NHRC-India, para. 24.
[57] NHRC-India, para. 25.
[58] NHRC-India, para. 35.
[59] For relevant recommendations see A/HRC/21/10 and Add.1, paras. 138.166 (Australia) and 138.167 (Senegal).
[60] NHRC-India, para. 46. See also, para. 45.
[61] For relevant recommendations see A/HRC/21/10 and Add.1, para. 138.75 (Ghana), 138.87 (Holy See) and 138.125 (Holy See).
[62] NHRC-India, para. 17.
[63] NHRC-India, para. 56.
[64] NHRC-India, para. 55.
[65] The following abbreviations are used in UPR documents:

ICERD	International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination
ICESCR	International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights
OP-ICESCR	Optional Protocol to ICESCR
ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights
ICCPR-OP 1	Optional Protocol to ICCPR
ICCPR-OP 2	Second Optional Protocol to ICCPR, aiming at the abolition of the death penalty
CEDAW	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women
OP-CEDAW	Optional Protocol to CEDAW
CAT	Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment
OP-CAT	Optional Protocol to CAT
CRC	Convention on the Rights of the Child
OP-CRC-AC	Optional Protocol to CRC on the involvement of children in armed conflict
OP-CRC-SC	Optional Protocol to CRC on the sale of children, child prostitution and child pornography
OP-CRC-IC	Optional Protocol to CRC on a communications procedure
ICRMW	International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families
CRPD	Convention on the Rights of Persons with Disabilities
OP-CRPD	Optional Protocol to CRPD
ICPPED	International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance.

[66] For relevant recommendations, see A/HRC/21/10, paras. 138.1-30, 138.32, 138.36-38, 138.63-70, 138.95, 138.101, 138.121, 138.128.
[67] For relevant recommendations, see A/HRC/21/10, paras. 138.1 (Spain), 138.3 (United Kingdom), 138.4 (United States of America), 138.5 (Iraq), 138.6 (Republic of Korea), 138.7 (Italy), 136.8 (Maldives), 138.12 (Australia), 138.13 (Austria), 136.15 (Botswana), 138.16 (Brazil), 138.17 (Czech Republic), 138.18 (Portugal), 138.24 (France), 138.28 (Sweden), 138.29 (Indonesia), 138.32 (Switzerland) and 138.36 (Timor-Leste). See also, A/HRC/8/26, para. 86.1 (United Kingdom, France, Mexico, Nigeria, Italy Switzerland, Sweden),
[68] JS27, para. 5 and recommendation, p.10.
[69] For relevant recommendations, see A/HRC/21/10, paras. 138.1 (Spain), 138.5 (Iraq), 138.10 (Uruguay), 138.13 (Austria), 136.14 (Slovakia), 138.18 (Portugal), 138.19 (Brazil), 138.21 (Czech Republic), 138.23 (Republic of Korea), 138.24 (France), 138.25 (Ghana), 138.26 (Ghana), 138.28 (Sweden), 138.30 (Slovakia), 138.37 (Timor-Leste), 138.38 (Costa Rica), 138.95 (France), 138.101 (Portugal), 138.112 (Ireland), 138.113 (Norway) and 138.128 (Hungary). See also, A/HRC/8/26, paras. 86.6 (Brazil), 86.7 (Brazil, Sweden)and 86.12 (Nigeria).
[70] JS45, recommendation 40; AI, recommendations, p.7; HRW, recommendations, p.2 and p.6; ICJ, recommendation, para. 34 (j); JS1, recommendations, paras. 2.3, 2.4, 5.1, 12.3, 28.2 and 31.1; JS14, recommendations pages 8, 10 12 and 15; JS8, recommendation, para. 74; JS2, recommendation, para.36.8; JS30, recommendations, pp.10-11; CCL-NLSIU, recommendation 48; Cultural Survival, recommendation 1; JS25, recommendation, Section G, para. (n), see also paras 24 and 43; JS29, recommendations, para. 6; PACTI, recommendation 6; KIIR, section IV ; PHR, recommendations, p.5; FFF, recommendations p.3; ZIF, recommendations (iv) and (x) and JS41, pp. 5-6, section on refugees, recommendations.

[71] For relevant recommendations, see A/HRC/21/10 and Add.1, para. 138.66 (Belgium). See also, A/HRC/21/10, para. 69.
[72] For relevant recommendation, see A/HRC/21/10, para. 138.69 (Hungary).
[73] JS14, paras. 91-94 and recommendations. See also, JS2, para. 36, recommendations 4, 5 and 8.
[74] PVCHR, page 6.
[75] JS25, para 60.
[76] JS11, para. 1.2. See also, JS38, para. 3.8 and APDP, para. 21.
[77] KIIR, VIII.2, See also, KSCCS, recommendation, para. 37.
[78] For relevant recommendations, see A/HRC/21/10, paras.138.3, 138.6, 138.12, 138.24, 138.32-36, 138.44-45, 138.54-60, 138.63-64, 138.71, 138.75 and 138.133.
[79] HRW, p.2, recommendations.
[80] KSAG, recommendations, para. 11.3. See also, PACTI, recommendation 4; JS22, recommendation 6, section on conflict; JS29, para. 56, recommendations; PHR, recommendation, p.5/6.
[81] For relevant recommendation see A/HRC/21/10, para. 138.56 (United Kingdom). See also, A/HRC/8/26, recommendation para. 86.3 (Ghana).
[82] JS14, para. 88.
[83] JS6, paras. 2.5.1.1 and 2.3.1.4 and annex.
[84] JS6, recommendations, paras. 3.1.1-3.1.15, 3.2.1-3.2.10 and 3.3.1-3.3.2; and JS14, paras 88-90 and recommendations.
[85] JS40, para. 8 a. See also, JS37, para. 105.
[86] OceaniaHumanRights, p.3. See also, FFF, recommendations.
[87] For relevant recommendations see A/HRC/21/10 and Add.1, para. 138.55 (Sri Lanka), 138.59 (Malaysia) and 138.60 (Iraq).
[88] JS20, paras. xxxiii and xxxiv.
[89] JS20, para. xxiv and recommendation xxxviii; and GOODGroup, p. 2. See also, CCL-NCS, recommendation, para. 41.
[90] For relevant recommendations, see A/HRC/21/10, paras. 138.43, 138.47, 138.53, 138.65, 138.68, 138.71-73, 138.75, 138.87, 138.89-90, 138.118, 138.131-132, 138.162-163 and 138.167. See also, A/HRC/8/26, paras. 86.5 and 86.13.
[91] For relevant recommendations, see A/HRC/21/10 and Add.1, paras. 138.131 (Mexico) 138.132 (Holy See).
[92] JS17, p.3.
[93] For relevant recommendations see CEDAW/C/IND/CO/4-5, paras.8-9 and A/HRC/21/10, para. 138.53 (Ireland).
[94] JS22, section on anti-discrimination, equal opportunity and empowerment, recommendation 1, p.2 and annex. See also, JS24, recommendation 3, p.10.
[95] JS43, paras. 35-38 and recommendation 1.
[96] JS33, section VII on Denotified communities.
[97] JS19, p. 5 and annex.
[98] JS14, paras. 76-77 and recommendations and JS44, p.4, section B and p.7, section I, recommendations.
[99] HRW, p.1.
[100] JS40, para. 28.
[101] HRW, p.1.
[102] JS19, section IV on women's rights, p.11 and annex.
[103] AI, recommendations, section on caste-based discrimination and violence, p.7.
[104] JS21, paras. 3 and 17-38.
[105] JS18, paras. 37 and 34.
[106] HRW, p.1. See also, CREA, para. 7.1.
[107] JS21, para. 13. See also, CREA, section 7 on lack of a comprehensive legal recognition and protection for transgender people, paras. 7.1-7.3 and recommendations.
[108] ICJ, para. 34 b. See also, CREA, section 7 on lack of a comprehensive legal recognition and protection for transgender people, paras. 7.1-7.3 and recommendations.
[109] For relevant recommendations, see A/HRC/21/10, 138.51, 138.62, 138.77, 138.145 and 138.168.
[110] JS37, paras. 15, 20, 25, 30, 35, 40, 45, 50, 55, 60 and 65.
[111] For relevant recommendation, see A/HRC/21/10, para. 138.75 (Ghana).
[112] JS40, paras. 12 a, 26 c and 32 b.
[113] AI, p. 5 and recommendations, p.8.
[114] JS44, part C on Odisha Industrial Security Force Act, pp. 4-5 and recommendations, p.7.
[115] JS16, p.9, annex 1.
[116] JS37, paras. 42-46 and 67-86.
[117] JS1, para.20. See also, JS44, section A on National Green Tribunal Act, pp.2-3.
[118] For relevant recommendations, see A/HRC/21/10, paras. 138.35, 138.44-45, 138.79, 138.91-138.101 and 138.119-121.

[119] For relevant recommendations see A/HRC/21/10, paras. 138.91 (Ireland), 138.92 (Slovakia), 138.93 (Spain), 138.94 (Chile), 138.95 (France), 138.96 (Belgium), 138.97 (Italy), 138.98 (Switzerland), 138.99 (Argentina), 138.100 (Norway) and 138.101 (Portugal).
[120] HRW, p.6.
[121] JS23, pp.1-5.
[122] AI, recommendations, p.7.
[123] LC, section on drug offences punishable by death, recommendation 1.
[124] JS14, paras. 25-26 and 39.
[125] HRW, p.1.
[126] For relevant recommendations see A/HRC/21/10, paras. 138.35 (Switzerland), 138.44 (Slovakia) and 138.45 (France).
[127] JS14, paras. 24-35, recommendations. See also, JS29, paras. 53 and 56, recommendations.
[128] JS22, section on violence against women/children, recommendations, p.6 and endnote 13, and annex.
[129] APDP, recommendation A.
[130] PVCHR, p.2, JS11, paras. 2.17 and 2.19 and JS1, paras. 4-5. See also, JS8, paras. 7 and 60-77.
[131] AI, p.1.
[132] JS14, para. 38. See also, JS11, paras. 2.20-2.21.
[133] HRW, p. 2 and JS27, recommendations, p.11.
[134] JS14, paras. 36-41, recommendations.
[135] For relevant recommendations, see A/HRC/21/10, paras. 138.4, 138.62, 138.117-138.124 and 138.127.
[136] JS11, paras. 2.6, 2.10 and 2.12.
[137] For relevant recommendation, see A/HRC/21/10, para.138.122 (Thailand).
[138] AI, p.1.
[139] JS45, paras. 8 and 12.
[140] SAHRDC, paras. 14-15 and annex. See also, JS24, p.9, point 11 and JS14 para. 75 and recommendations.
[141] CRIN, paras. 1.4 and 4, pp.2-3.
[142] For relevant recommendations, see A/HRC/21/10, paras. 138.37, 138.42-43, 138.48-50, 138.63, 138.67-68, 138.72, 138.79, 138.118, 138.121, 138.123-127 and 138.169.
[143] JC, para. 4; CSW, para. 10; JS4, paras. 2.1-2.3; JS15, paras. 8-10; JS24, p.1; JS27, para.1; JS28, p.4, para. 1; and JS32, section 3. See also, HRW, p.4; EAJCW, paras. 8-22.
[144] CSW, paras. 10-11; JS4, para. 3.2 and annex; JS15, paras. 26 and 32; JS27, para. 10; JS28, paras. 31-32 and annex; and JS32, para. 2.16.
[145] CSW, paras. 10-11; JS4, para. 3.3 and annex; JS24 para 2; JS27, para. 11; JS28, pp.5-6, paras. 5-6; and JS32, para.3.1. See also, AI, p.4.
[146] JS14, paras.73-75 and recommendations. See also, AI, p.4 and p.8.
[147] JS32, para. 2.12, p.10 and p.13. See also, ADFInternational, paras 21 and 23; CSW, para.22; JS4, paras. 7.1 and 8.1; JS15, paras. 29-32; JS24, p. 4 and p.9; JS27, para. 24; JS28, p.9; and JS14, paras. 73-75.
[148] JS32, pp.9-10 and endnote 23 and CSW, para. 18. See also, JS4 para. 5.3; JS15, paras. 33-37 and recommendations; JS24, pp.3-4; and JS14, paras. 73-75.
[149] JS32, p. 3, p.9 and p.12; JS24, pp.3-7; JS4, para. 5.3; JS15, paras. 23-25 and recommendations; JS27, para. 8 and recommendations, p.10; JS28, p 7 and p.17; and JS14, paras. 73-75.
[150] JS32, p.11, para. 2.14; JS24 para. 5 p.8 and p.10; and JS14, para. 74.
[151] For relevant recommendations see A/HRC/21/10 and Add.1, para. 138.127 (Austria).
[152] JS31, paras. 51 and 54.
[153] ICJ para.28. See also, ICJ, para. 29.
[154] Access-Now, paras. 2 and 8-11 and JS3, para. 49.
[155] For relevant recommendations see A/HRC/21/10, paras. 138.43 (Czech Republic), 138.67 (Spain), 138.68 (Norway) and 138.121 (Iraq).
[156] JS38, paras. 3.1, 3.2, 3.7 and 7.1 and annex. See also JS33, section on human rights defenders.
[157] AI, p.4. See also, CSW, para. 25; and JS25, paras. 13-14.
[158] ICJ paras.28-29. See also, AI, pp.3-4, recommendation, p.7; CSW, paras. 28-30; HRW, p.3; ZIF, p.9; JS6, paras. 2.3.1.3, 2.3.1.4 and 3.2.7; JS13, para. 28; JS14, para. 79 and recommendations; JS25, paras. 11-14 ; JS27, paras. 25-26; JS28, para. 15; JS29, paras. 29 and 31; JS32, section 2, paras. 2.1, 2.7-2.9 and 2.15; JS38, paras. 2.3-2.7; JS44, p.5; and JS20, section 3.1.4, para. (xxiii).
[159] For relevant recommendations, see A/HRC/21/10, paras. 138.5, 138.10, 138.26, 138.28, 138.40, 138.107-115, 138.128.
[160] JS30 paras. 2-4 and 27-35. 5
[161] JS34, paras. 5-6.
[162] JS14, paras 46-49 and recommendations.
[163] JS30, para. 22.
[164] JS34, recommendations, para. 33 (ii),

[165] JS8, para. 26.
[166] For relevant recommendations see A/HRC/21/10, paras. 138.40 (Canada), 138.107 (Islamic Republic of Iran), 138.108 (Ukraine) and 138.111 (Holy See).
[167] JS17, section 5 on child trafficking, p.9. See also, JS30, para. 43 and section V, recommendations on the proposed trafficking law.
[168] JS18, paras. 1-33 and recommendations, paras. 34 and 37; JS9, paras. 1, 3, 8, 10-31 and recommendations paras 32-34; and CREA, paras. 6.1-6.2 and recommendations 1-3. See also, JS30, para. 43 and section V recommendations on the proposed trafficking law.
[169] JS31, para 70.
[170] Internet-D-P, p.7, recommendations in section B on Right to privacy, point 35.
[171] JS35, p. 14, para. 48, recommendations.
[172] For relevant recommendations see A/HRC/21/10 and Add.1, paras. 138.51 (Greece), 138.78 (Holy See), 138.129 (Islamic Republic of Iran), 138.135 (Malaysia), 138.142 (Kuwait).
[173] JS22, section 2 on gender architecture and budgeting, p.4, recommendation 3.
[174] For relevant recommendations, see A/HRC/21/10, paras. 138.51, 138.74, 138.130, 138.134-138.145 and 138.148.
[175] For relevant recommendations see A/HRC/21/10, para. 138.134 (Chad) and A/HRC/8/26, para. 86.10 (Algeria).
[176] JS33, p.17, conclusion and JS14, paras. 3-6.
[177] For relevant recommendations see A/HRC/21/10 and Add.1, paras. 138.136 (Saudi Arabia) and 138.168 (Islamic Republic of Iran).
[178] JS14, paras. 15-17 and recommendations. See also, JS42, p.7, recommendation 8; and CCL-NLSIU, recommendation para. 56.
[179] JS16, annex, page 20.
[180] A/HRC/23/10, para. 138.137 (Algeria) and A/HRC/8/26, para. 86.18 (Tunisia).
[181] JS16, paras. 1, 3 and 5.
[182] JS16, para. 3; JS14, para. 12 and also paras. 7-1 and 13-14 and recommendations; JS9, paras. 20-21 and 29 and annex; JS8, paras. 41-59; JS18, para. 33; AI, p.5; HRW, p.3; ZIF, p.7; JS13, paras.8, 14-17; JS25, paras. 27, 51, 53, 55 and 60; JS29, paras. 24, 32, 38, 40, 44, 53-54; JS33, section I on housing, pp.3-4 and section VI on Indigenous Community People (Tribal), pp.10-11. See also, JS1, recommendation 18.3; JS7, section 4, pp.6-7; JS18, para. 33; JS19, p. 14 and p.17, recommendation 4; JS22, section 8 on labour and livelihoods, recommendation 4, p. 17; JS24, p.10, recommendation 3; JS28, para. 23; JS30, paras. 8 and 17; JS34, paras. 7, 10 and 14; JS38, paras. 5.3, 3.7 and 3.5.
[183] JS37, para.65 and JS16, para 77 recommendations.
[184] JS16, para. 28, recommendations.
[185] JS14, paras. 7-14 and recommendations and JS16, recommendations, para.16.
[186] For relevant recommendations, see A/HRC/21/10, paras. 138.54, 138.130, 138.135, 138.146-159 and 138.168.
[187] JS14, section on right to health, recommendations.
[188] LC, p.2, section on Urgent need for rights-based response to HCV and TB.
[189] JS10, paras. 14, 16, 19, 21-22 and annexes.
[190] JS36, para. 19 and recommendation 3.
[191] For relevant recommendations see A/HRC/21/10 paras. 138.150 (Austria), 138.151 (Egypt), 138.152 (Norway) and 138.153 (Finland).
[192] JS26, introduction. See also, JS42, introduction, p. 2 and JS37, paras 25 and 26, recommendations.
[193] JS26, p.2 and CREA, paras. 5.1-5.3 and recommendations.
[194] JS26, p.3 and p.7, recommendation 6. See also, CREA, paras. 5.1-5.3 and recommendations.
[195] For relevant recommendations, see A/HRC/21/10, paras. 138.52, 138.54-55, 138.104, 138.115, 138.135, 138.149, 138.157-158 and 138.160-166.
[196] JS22, section on education, pp.13-15 and JS39, pp.2-15.
[197] For relevant recommendations see A/HRC/21/10 and Add.1, paras. 138.52 (Indonesia), 138.55 (Sri Lanka), 138.135 (Malaysia), 138.157 (Cuba), 138.158 (Senegal), 138.160 (Greece), 138.161 (Slovakia), 138.162 (Ecuador), 138.165 (Qatar) and 138.166 (Australia); and A/HRC/21/10, paras. 138.115 (Ireland), 138.149 (Slovenia), 138.163 (Japan) and 138.164 (Mexico).
[198] JS22, section 7 on education, pp.13-15. See also, JS39, recommendations 1-5.
[199] JS17, section 7 on right to education, pp.13-15 and JS2, para. 36, recommendation 3.
[200] JS22, section 7 on education, p.15, recommendation 2 and JS39, recommendation 1.
[201] CCL-NLSIU, p.4, recommendation 43. See also, JS22, section on education, pp.13-15; JS17, section 7, pp.12-13; JS37, pp.4-5; and JS14, paras. 20-23 and recommendations.
[202] For relevant recommendations, see A/HRC/21/10, paras. 138.2, 138.19, 138.21-23, 138.31, 138.37-38, 138.41-42, 138.54, 138.64, 138.68, 138.71-72, 138.74-77, 138.79-88, 138.102, 138.105-106, 138.109 138.130, 138.144, 138.150-155. See also, A/HRC/8/26/Add.1, paras. 86.6, 86.11, 86.13 and 86.17.

[203] For relevant recommendations see A/HRC/21/10, para. 138.152 (Norway) and A/HRC/21/10/Add.1, page 6 and A/HRC/21/10, para. 138.41 (Canada). See also A/HRC/21/10, para. 138.55 (Liechtenstein).
[204] JS12, Executive Summary.
[205] JS1, para. 17.
[206] JS42, p.7, recommendation, 9. See also, JS42, p. 5 and p.7, recommendations, 2, 4, 8 and 11; and JS33, section II on health, recommendation 3.
[207] JS3, paras. 12, 51-52 and 77. See also, Internet-D-P, paras. 39 and 42.
[208] JS33, section IX on condition of minorities, recommendations.
[209] AI, p.5 and p.1.
[210] HRW, p.1 and pp.5-6.
[211] AI, recommendations , p.8, section on violence against women. See also, HRW, pp.5-6.
[212] For relevant recommendations, see A/HRC/21/10, paras. 138.10, 138.26, 138.28, 138.39-41, 138.46, 138.52, 138.61, 138.68, 138.75-76, 138.79, 138.85, 138.88, 138.102-106, 138.109, 138.112-116, 138.128, 138.130-133, 138.140, 138.144, 138.150-152, 138.160, 138.162-166. See also, A/HRC/8/26, para. 86.11.
[213] JS17, p. 18. See also, JS14, para. 57 and recommendations.
[214] JS10, para. 25. See also JS17, p.9.
[215] AI, p.5 and recommendation, p.8.
[216] JS12, Executive Summary.
[217] For relevant recommendations see A/HRC/21/10, and Add.1, para. 138.114 and A/HRC/21/10, 138.40 (Canada), 138.46 (Germany), 138.112 (Ireland), 138.113 (Norway), 138.115 (Ireland) and 138.128 (Hungary).
[218] JS40 para. 17, pp.4-5 and JS17, section on child labour, pp.3-5. See also JS17, section on children in mining areas, pp.15-16.
[219] JS40, paras. 24-25 and recommendation, para. 26 part h.
[220] For relevant recommendations, see A/HRC/21/10, paras. 138.164 and 138.166-167.
[221] HRW, p.1.
[222] JS5, para. 35, recommendations under general and violence against women sections, pp 10-11. See also CREA, section 4, paras. 4.1-4.6 and recommendations.
[223] For relevant recommendations, see A/HRC/21/10, paras. 138.5, 138.26, 138.43, 138.47, 138.68, 138.71-73, 138.75, 138.87, 138.118, 138.125 and 138.131.
[224] JS29, para. 8.
[225] JS33, pp.10-11, section VI on indigenous community people (tribals), recommendation 4.
[226] JS29, para. 14, recommendation. See also, JS29, para. 9.
[227] JS1, para. 19.
[228] JS14, para. 67.
[229] JS29, paras. 8-16. See also, JS7, pp.6-7
[230] JS13, paras. 39-41 and see also paras. 3, 6, 9, 14, 16, 21, 22, 24, 29, 32, 33, 35, 36 and 38; and JS29, paras. 34 and 36
[231] CS, p.6, section C on Violations of Free, Prior and Informed Consent by Extractive Industries; and JS29, paras. 44-49.
[232] JS14, paras. 66-69, JS29, paras. 39-43, ZIF, p. 7, JS7, section 4 on land alienation, JS2, para. 34.
[233] JS14, paras. 66-69 and recommendations. See also, JS29, paras. 12-13, 15-16 and 34; CS, p.5, Section C on Violations of Free, Prior and Informed Consent by Extractive Industries and p.8, recommendation 2; and JS1, paras. 19 and 21.1 and recommendations, paras. 14.2 and 14.5.
[234] JS29, para. 6. See also, INDIGENOUS1893, recommendation 1.
[235] JS27, para. 30. See also, HRW, p. 1 and JS25, para.40.
[236] JS25, Section G, recommendation a) and JS2, para. 36, recommendations 7 and 6.
[237] For relevant recommendation, see A/HRC/21/10, para. 138.25.
[238] JS41, pp.5-6, section on refugees, recommendations.
[239] JS14, para. 32. See also, PACTI, pp.1-8, including recommendations.
[240] PACTI, executive summary, and pp.1-8.
[241] KSAG, KIIR, PHR, APDP, JS45, ICJ, para. 27, AI, p.6 and HRW, p.3.
[242] JS45, paras 5-12, APDP, pp. 5-8 PHR, pp.2-4 and ICJ, para 27.
[243] PHR, pp. 5-6, section on recommendations.